

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٠٠**
الأربعاء، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

الرئيس:	السيد شلقم	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد تندرييبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد لين تسن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-27991 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوليفيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، فنزويلا، قطر، كوبا، لبنان، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، النرويج، نيكاراغوا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة شاليف (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس، وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2009/153، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا للممارسة المعمول بها، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن، التي ستعقد يوم الأربعاء ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأقترح بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من سعادة السيد بول بادجي، يطلب فيها دعوته، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد بول بادجي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن

إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): بعد مضي شهرين على إعلاني وقف إطلاق النار من جانب واحد في غزة، نواجه حالة تبعث على القلق وتتمثل في الطريق المسدود وانعدام اليقين. وعلى الرغم من التفاعل والدعم الدوليين، لم يُحرز سوى القليل جدا من التقدم الملموس بشأن المسائل الرئيسية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتشمل إنشاء نظام مناسب لوقف إطلاق النار في غزة، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بدون عراقيل، وفتح المعابر، ومنع التهريب غير المشروع للأسلحة والذخائر، والمصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

وإذ أنتقل الآن إلى الجزء الأكثر تفصيلا من الإحاطة الإعلامية، أود أن أبدأ بالتطورات السياسية الفلسطينية. فقد أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض في ٧ آذار/مارس، عزمه على الاستقالة في نهاية الشهر، بغية تعزيز الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة مصالحة وطنية. وطلب الرئيس محمود عباس من رئيس الوزراء أن يبقى في منصبه إلى أن ينتهي حوار المصالحة.

وخلال الفترة من ١٠ إلى ١٩ آذار/مارس، عقدت الفصائل الفلسطينية والمستقلون اجتماعات في القاهرة برعاية مصرية، بهدف التوصل إلى اتفاق قبل انعقاد مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الدوحة، في ٣٠ آذار/مارس. وأفاد المسؤولون المصريون بإحراز تقدم في جوانب معينة من المسائل قيد المناقشة، وهي تحديدا منظمة التحرير الفلسطينية، والانتخابات، والحكومة، والأمن والمصالحة. غير أن المحادثات انتهت بدون التوصل إلى اتفاق، ومن المتوقع أن تُستأنف في ١ نيسان/أبريل. ونؤكد مجددا دعمنا لهذه العملية، وفقا لما دعا إليه في القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

واستضافت مصر في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس المؤتمر الدولي بشأن الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة. وانضم الأمين العام إلى ممثلين من حوالي ٨٠ بلدا ومنظمة متعددة الأطراف في الاستجابة لخطة السلطة الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة. وتبرع المانحون بسخاء بحوالي ٤,٥ بلايين دولار للإغاثة الإنسانية والاقتصادية.

وكما حدد رئيس الوزراء فياض في مؤتمر شرم الشيخ، فإنه ابتدر ثلاثة تدخلات واسعة النطاق لعملية إنعاش غزة، وهي تهدف إلى إعادة بناء المنازل، والتنمية الزراعية وإنعاش القطاع الخاص. وتؤيد الأمم المتحدة جهود السلطة الفلسطينية للإغاثة والإنعاش وما زالت تقوم بتنفيذ مشاريع في إطار النداء العاجل، بينما تحاول بشكل متزامن إعادة بدء المشاريع الخاملة لعدة أشهر قبيل العملية العسكرية بسبب عدم سماح إسرائيل بإدخال المواد.

إن المناقشات مستمرة لعقد لجنة الاتصال المخصصة في المستقبل القريب. وتشمل التحديات الرئيسية التي يتعين التصدي لها ضرورة زيادة دعم ميزانية السلطة الفلسطينية؛ وزيادة الوضوح بشأن كيفية توجيه الأموال التي تم التبرع بها في شرم الشيخ من أجل إنعاش غزة وضرورة معالجة الإطار الشامل للنمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك، ما زالت الحالة التي لا يمكن تحملها في معابر غزة تشكل عائقا رئيسيا أمام إيصال المساعدة إلى سكان غزة وبعث الأمل لديهم. وفي الفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ٢١ آذار/مارس، دخل غزة من إسرائيل وعبر معبر رفح إجمالي ٣ ٦٣٣ حمولة شاحنة - بمتوسط ٧٢٧ حمولة شاحنة في الأسبوع - من خلال نقاط العبور المختلفة. وتألفت نسبة ٨٥ في المائة تقريبا من جميع الواردات من المواد الغذائية والإمدادات الطبية، بينما بقيت محظورة حظرا كاملا تقريبا مواد البناء وقطع الغيار وغيرها من السلع الصناعية.

ومع أنه حصلت زيادة في كمية السلع التي تصل إلى غزة، وأعلنت الحكومة الإسرائيلية في ٢٢ آذار/مارس أن المواد الغذائية المقدمة من المصادر ذات الصلة سيسمح بإدخالها إلى غزة بدون قيود، فإن كمية الواردات ونوعيتها لا تكفيان مقارنة بالاحتياجات. ولذلك السبب، تكرر الأمم المتحدة دعوتها إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وإلى فتح المعابر لإدخال الإمدادات الطارئة ومواد إعادة الإعمار، التي بدونها لا يوجد سبيل لإعادة بناء غزة.

كما أن كمية الوقود الصناعي وغاز الطهي غير كافية، لأنه لم تدخل إلى غزة من الاحتياجات الأساسية سوى نسبة ٧٠ في المائة و ٢٥ في المائة، على التوالي. وما زال مفروضا حظر كامل على استيراد النفط والديزل، باستثناء كميات صغيرة وصلت إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن استمرار القيود المفروضة على إدخال النقد وعجز العديدين، بمن فيهم موظفو السلطة الفلسطينية، عن سحب مرتباتهم من المصارف، يؤثر على أسباب معيشة نصف مليون من سكان غزة تقريبا. ولا تتمكن وكالة الأونروا والشركاء الدوليون الآخرون من توزيع المساعدة النقدية بغية تسديد المتأخرات لأصحاب الحالات الاجتماعية الصعبة.

وما زلنا نشعر بالقلق لأنه، بالرغم من الجهود المصرية، لا يوجد أي نظام لوقف لإطلاق النار. وإضافة إلى ذلك، لم يحصل تقدم كبير في الجهود الرامية إلى تأمين الإفراج عن العريف شاليط وعدة مئات من السجناء الفلسطينيين، بالرغم من تكثيف الجهود. وعقب إعلان إسرائيلي في ١٧ آذار/مارس أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية باعتقال ١٠ من قادة حماس في الضفة الغربية، بمن فيهم نائب سابق لرئيس وزراء السلطة الفلسطينية. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية في ٢٢ آذار/مارس اعتزامها إلغاء الامتيازات التي لا تكفلها الشروط القانونية أو الالتزامات التعاهدية والممنوحة لسجناء حماس والجهاد الإسلامي.

ونظرا لعدم وجود وقف لإطلاق النار، فإن العنف مستمر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق على إسرائيل من غزة أكثر من ١٠٠ صاروخ وقذيفة هاون. وتتسم تلك الهجمات، التي تستهدف المناطق المدنية، بعدم المسؤولية ولا بد من وقفها. وإضافة إلى ذلك، شنت ١٢ هجمة جوية إسرائيلية، مما أدى إلى مقتل خمسة فلسطينيين وإصابة ٣٠ بجراح. وندعو إلى وقف جميع أعمال العنف وإلى احترام جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي.

وما زالت أربعة من أفرقة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تعمل في غزة بغية إزالة الذخائر غير المنفجرة وتعطيلها. وتم تطهير إحدى المدارس التابعة لوكالة الأونروا وإحدى المدارس البلدية، إلى جانب مستودع تابع لوكالة الأونروا في معبر كارني. ولم يحصل أي تطور فيما يتعلق بإعادة أو تحديد موقع جديد للذخائر، بما في ذلك عدة قنابل غير منفجرة فقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها سلطات حماس القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة فيما يتعلق بتأكيد سيطرتها على إدارة العلاج الطبي الخارجي التابعة للسلطة الفلسطينية. وإذا لم يتم عكس مسارها بدون تأخير، فإنها يمكن أن تمنع إحالة المرضى من غزة الذين يحتاجون إلى رعاية صحية عاجلة أو معقدة وليست متوفرة هناك.

إن أعضاء مجلس التحقيق في الحوادث التي وقعت في غزة، الذي أنشأه الأمين العام، عادوا من المنطقة ويعمل المجلس الآن على إعداد تقريره. وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، فقد كلف مجلس التحقيق باستعراض عدد من الحوادث

المحددة التي وقعت في غزة في الفترة بين ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ والتحقيق في هذه الحوادث، التي حصلت فيها وفيات أو إصابات أو ألحقت فيها أضرار بمباني الأمم المتحدة. وسيقدم مجلس التحقيق تقريره إلى الأمين العام عندما يعود إلى نيويورك في بداية نيسان/أبريل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثار جنود قوات الدفاع الإسرائيلية عددا من الادعاءات مفادها أنهم شاركوا في سلوك غير لائق نحو المدنيين خلال عملية الرصاص المسكوب. وفي ١٩ آذار/مارس، وجه النائب العام العسكري لقوات الدفاع الإسرائيلية الشرطة العسكرية بالتحقيق في تلك الادعاءات.

والمنسق الخاص سيري موجود في غزة اليوم، وشددت مشاوراته مع قادة الأعمال التجارية وممثلي المجتمع المدني على الحاجة الماسة إلى اتخاذ نهج جديد نحو غزة يقوم على أساس وقف لإطلاق النار وفتح المعابر وتنشيط القطاع الخاص والمصالحة الفلسطينية. وبدون تلك العناصر، يمكن للمسائل العديدة التي لم تتم تسويتها، والمقترنة بعدم وجود مسار فعال للمفاوضات واستمرار المعاناة، أن تنذر بعودة سريعة إلى العنف.

وما زال يتعين تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة عقب انتخابات الكنيست التي أجريت الشهر الماضي. وكلف الرئيس بيريز زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو بتشكيل حكومة في ٢٠ شباط/فبراير، وما زال السيد نيتنياهو يجري مشاورات مكثفة مع الأحزاب الإسرائيلية بغية تحقيق تلك الغاية.

وما زلنا نتابع بقلق الإجراءات السلبية المتخذة على أرض الواقع في الضفة الغربية، حيث لا تتخذ خطوات وافية لرفع عبء الاحتلال ولتنفيذ الالتزامات. وأدى رفض وزارة الداخلية الإسرائيلية لمخطط تنظيمي قدمه السكان في ضاحية سلوان في القدس الشرقية إلى إثارة دواعي القلق من أن هذا الأمر يمكن أن يمهد الطريق لهدم المنازل وبناء منتزه للبلدية في منطقة حساسة في مدينة يقطنها أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت السلطات الإسرائيلية أيضا عشرات الأوامر الجديدة بالهدم والإخلاء، فضلا عن إزالة المباني الواقعة في المنطقة جيم في الضفة الغربية، ومن شأن هذه الأوامر، لو نفذت، أن تؤثر على مئات المقيمين الفلسطينيين في جميع أنحاء القدس الشرقية. ونحن ندعو حكومة إسرائيل إلى وقف عمليات هدم المنازل في القدس الشرقية والى الامتناع عموما عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تحكم مسبقا على مسائل الوضع النهائي.

وفي المناطق المتأثرة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، من الصعب للغاية للفلسطينيين أن يحصلوا على تصاريح للبناء. واسترعى ممثل المجموعة الرباعية توني بلير الانتباه في الأسبوع الماضي إلى حقيقة أنه، بدون إجراء تغييرات على النظام الحالي الذي يطبق في مناطق الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة العسكرية والإدارية الإسرائيلية الكاملة، سيمنع الفلسطينيون من تحسين مستوى معيشتهم واستصلاح أرضهم.

وفي القدس أيضا، وفي ٢١ آذار/مارس، أوقفت قوات الأمن الإسرائيلية احتفالا فلسطينيا بإعلان القدس عاصمة للثقافة العربية. وما زالت المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مغلقة بناء على أمر إسرائيل، ويستمر بناء المستوطنات غير القانونية في القدس وفي جميع أنحاء الضفة الغربية. ولم يتخذ أي إجراء لإزالة المخافر الأمامية. وما زال النشاط الاستيطاني، بما في ذلك في منطقة E-1 البالغة الحساسية، يحرم الفلسطينيين من الأرض للاستصلاح والزراعة

وينشئ حقائق على أرض الواقع تضر بشكل حاد بمسائل الوضع النهائي.

كما أن وزارة الدفاع وافقت على خطط لبناء مستوطنة بالقرب من الخليل. وأود أن أؤكد مجددا أمام المجلس على أن التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق التزامات واضحة. ويجب تجميد النشاط الاستيطاني، بما في ذلك ما يسمى النمو الطبيعي، ولا بد من إزالة المخافر الأمامية.

وفي أماكن أخرى في الضفة الغربية، ما زالت العوائق التي يزيد عددها على الـ ٦٠٠ تحيل التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الطبيعي إلى أمر مستحيل بالنسبة للسكان الفلسطينيين هناك. وقد تواصل بناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة بعيدا عن الخط الأخضر، خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية.

وفي سياق التعهدات الفلسطينية بموجب خارطة الطريق، لا تزال قوات الأمن الفلسطينية ظاهرة بشكل كبير في المراكز الحضرية في الضفة الغربية، وتمنع المتشددين من القيام بأنشطة أو إظهار الأسلحة غير المشروعة، وتواصل جهودها لكفالة القانون والنظام. إلا أنه لم تقع أي عمليات كبيرة أو أية عمليات انتشار جديدة منذ بدء محادثات المصالحة في القاهرة، وأطلقت السلطة الفلسطينية من سجونها سراح ما يزيد على مائة سجين ينتمون إلى حركة حماس كبادرة حسن نية في سياق محادثات المصالحة.

وهناك تحسن تدريجي فيما يختص بالتعاون بين إسرائيل وقوات الأمن الفلسطينية، بما في ذلك إعادة مئات البنادق المصادرة عام ٢٠٠٢ مؤخرا، وتخفيف نظام الإغلاق في نابلس وحولها. إلا أن قوات الدفاع الإسرائيلية تواصل اقتحام مدن وقرى الضفة الغربية يوميا، متعللة بشواغل أمنية. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، تجاوز تواتر عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية ضعف ما كان عليه منذ انتهاء أزمة غزة، مع القيام بما يقارب مائتي عملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وخلال تلك الفترة أيضا، قتل شرطيان إسرائيليان على أيدي فلسطينيين في هجوم في وادي الأردن، وجرح شرطيان آخران في هجوم آخر في القدس الغربية. وفي ٢١ آذار/مارس، أبلغت الشرطة الإسرائيلية بعثورها على قنبلة كبيرة في موقف سيارات تابع لمركز تسوق في حيفا، وجرى تعطيلها. وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية فلسطينيين، وجرح ٨٢ آخرون. وقد وقعت معظم الإصابات خلال الاحتجاجات على الجدار العازل وعلى توسيع المستوطنات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ٢٦ حادثا تشمل استهداف مستوطنين إسرائيليين لفلسطينيين، مما أدى إلى وقوع سبع إصابات. وقد أبلغ عن إصابة ٢٨ شخصا في إسرائيل في ٢٤ آذار/مارس خلال اشتباكات بين الشرطة ومتظاهرين قرب بلدة أم الفحم.

ويتطلع الأمين العام إلى حضور مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في ٣٠ آذار/مارس، وهو يشجع العرب على التوحد دعما للوحدة الفلسطينية برئاسة الرئيس عباس، وللأهمية المركزية لمبادرة السلام العربية. وفي هذا السياق، نحيط علما باستضافة المملكة العربية السعودية لاجتماع مع سوريا ومصر والكويت في الرياض في ١١ آذار/مارس، بهدف تعزيز الروابط في العالم العربي، وأن المشاركين اتفقوا على دعم عملية المصالحة الفلسطينية الجارية. وما زال الأمين العام يدعم عقد مؤتمر دولي في موسكو في المستقبل القريب.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار مسؤولون كبار من الولايات المتحدة دمشق، وأشار الرئيس السوري الأسد إلى استعداد بلده لاستئناف المفاوضات غير المباشرة مع حكومة إسرائيلية جديدة. وفي الميدان، استمر النشاط الاستيطاني

في الجولان السوري المحتل، على الرغم من أن الحالة اتسمت بالهدوء في ما عدا ذلك. وما زلنا نشدد على أهمية المفاوضات الإسرائيلية - السورية وآفاقها، ونأمل أن يكون تعزيز هذا المسار ممكنا خلال هذا العام، إلى جانب إنعاش المسار الإسرائيلي - الفلسطيني.

أنتقل الآن إلى لبنان، آخذا بعين الاعتبار الإحاطة الإعلامية التي قدمها المنسق الخاص للبنان إلى المجلس في ١٠ آذار/مارس بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أود الإشارة إلى بضع مسائل فحسب.

في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، وقع حادث اغتيال كمال مدحت نائب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والعضو الرفيع المستوى في فتح، بواسطة قنبلة على قارعة الطريق خارج مدخل مخيم مية مية في صيدا، ليعكر هذا الحادث الهدوء النسبي السائد في لبنان منذ أسابيع. وقتل نتيجة الانفجار أيضا، ثلاثة من حراس مدحت، كما أصيب شخصان آخران بإصابات بالغة. وقد اتصل زعماء سياسيون فلسطينيون ولبنانيون بقيادات الفصائل الفلسطينية في المخيم، في محاولة لتخفيف التوتر المحتمل في الميدان. وأدان الأمين العام ذلك الهجوم الإرهابي. وأعرب عن أمله في تقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة بسرعة، وأشار إلى أنه يجب عدم السماح لمثل هذه الأعمال بتهديد مناخ الهدوء السائد حاليا في لبنان.

وقد بدأت الحملات لانتخابات ٧ حزيران/يونيه، مما أدى إلى تصاعد نبرة الخطاب السياسي بين المجموعات السياسية المتعددة في البلد. ولا يزال يتعين على الأحزاب أن تعلن لوائحها الانتخابية، ولكن المشاورات حول المرشحين لا تزال مستمرة. وأمام المرشحين فرصة حتى ٧ نيسان/أبريل لتقديم أوراق ترشيحهم.

عقدت جلسة خامسة من الحوار الوطني، تحت رعاية الرئيس سليمان، في ٢ آذار/مارس، اجتمعت خلالها القيادات السياسية الأساسية الـ ١٤ في لبنان. ووافق المشاركون على بلورة مقترحات لوضع استراتيجية دفاع وطني. وتم الاتفاق خلال الحوار أيضا على أن تعمل جميع الأطراف لكفالة إجراء الانتخابات في مناخ هادئ وسلمي. وستعقد جلسة أخرى من الحوار في ٢٨ نيسان/أبريل.

وإيذانا ببدء إعادة إعمار مخيم نهر البارد، أقيم احتفال في ٩ آذار/مارس. إلا أن مسألة تأمين الأموال الكافية لإكمال العمل تبقى ذات أهمية كبيرة.

في ١٦ آذار/مارس، تم تدشين مقر السفارة اللبنانية في سوريا. وسيستلم السفير اللبناني في سوريا مهامه في منتصف نيسان/أبريل. وفي ٢٤ آذار/مارس، تسلم الرئيس اللبناني سليمان أوراق اعتماد السفير السوري المعين حديثا في لبنان. وتأتي هذه التعيينات في وقت مناسب، وهي تطورات مرحب بها، تلبي أحد الأحكام الرئيسية في قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

وكانت الحالة العامة في مجال عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال هذا الشهر هادئة عموما. وهذا الشهر، استمر إحراز تقدم في مشروع وضع علامات واضحة لتحديد الخط الأزرق، بالاتفاق على تحديد أربع نقاط إضافية. وتواصلت الخروقات الجوية الإسرائيلية بشكل يومي تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

من المهم أن تعمل المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي في إطار من وحدة الهدف للمساعدة على استقرار الوضع في غزة وإنعاش عملية السلام. ونحتاج إلى التزام واضح من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، بالحل القائم على وجود دولتين. كما نحتاج إلى استمرار المفاوضات،

وإلى تنفيذ الالتزامات في الميدان، وإلى استراتيجية لتخفيف حدة التوترات ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة.

الرئيس: أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور: سيدي الرئيس، في البداية أود أن أتقدم لكم بأخلص التهاني على تعيينكم ممثلا دائما للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق. كما أود أن أهنئكم وبلدكم الشقيق على توليكم رئاسة مجلس الأمن، ولدينا الثقة في قدرتكم على توجيه أعمال المجلس بحكمة واقتدار. كما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للممثل الدائم لليابان على إدارته المتميزة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا وكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، على إحاطته الشاملة.

في الفترة التي انقضت منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة للمجلس في أعقاب الإحاطة الإعلامية الشهرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شهدنا تدهورا كبيرا في الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على جميع الجبهات. وعلى الرغم من التفاؤل الحذر الذي أعربنا عنه خلال تلك المناقشة التي تلت اعتماد القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي أكد من جديد الالتزام بالحل القائم على دولتين، ودعم مفاوضات السلام التي بدأت في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وعدم الرجوع عن هذه المفاوضات. لكننا الآن في وضع يبدو أن السلام أصبح بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى، والوضع على الأرض يزداد تدهورا.

وكما يعلم الجميع، فإن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) كان أول قرار اتخذه المجلس إزاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ أكثر من أربع سنوات ونصف السنة، وعلى الرغم من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة مما عزز من إفلات إسرائيل من العقاب، والخروج على القانون ومن تفاقم الحالة. بعد فترة وجيزة من اعتماد القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وبدلا من اتخاذ تدابير لبناء الثقة لصنع السلام، فقد شهدنا من جديد ازدراء إسرائيل الصارخ للمجلس ولعملية السلام وجميع الأعراف القانونية، كما شهدنا الحرب الوحشية التي شنتها ضد قطاع غزة، ضد كل معايير السلوك العسكري والنزاهة الإنسانية وبعواقب إنسانية وسياسية كارثية ووخيمة.

وقد وقع هذا العدوان العسكري الوحشي الذي لا رحمة فيه ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العُزل في منطقة مساحتها صغيرة عانت لسنوات من الحصار الإسرائيلي غير القانوني. وأصبحنا جميعا الآن على بينة من أن التدمير البشري والمادي المتعمد من جانب السلطة القائمة بالاحتلال الناجم عن هذا العدوان الذي استمر لمدة ثلاثة أسابيع، لم يسبق له مثيل منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧.

إن الحصيلة النهائية لضحايا العدوان الإسرائيلي، تُبين أن أكثر من ٤٠٠ ١ فلسطيني قتلوا، الأغلبية الساحقة منهم مدنيون، من بينهم مئات الأطفال والنساء وأكثر من ٥٠٠ ٥ فلسطيني من بينهم أكثر من ٨٠٠ ١ طفل قد أصيبوا بجروح، ومعي الآن هذه الصورة لأحد أولئك الأطفال، العديد منها دائمة ومنها حالات تشويه وإعاقة نتيجة لاستخدام القوات الاحتلال الإسرائيلي للقوة القاتلة المفرطة والعشوائية، وحتى الأسلحة والذخائر المحظورة ضد السكان المدنيين. كما أن الخسائر المادية الناجمة عن الدمار الذي أحدثته إسرائيل في قطاع غزة هي بنفس القدر الهائل. ويحتاج قطاع غزة إلى مليارات الدولارات لإعادة إعماره، فقد دمرت السلطة القائمة بالاحتلال تماما أكثر من ٠٠٠ ٢١ مترل ومأوى للاجئين، والآلاف من الممتلكات التجارية، والأراضي الزراعية، والبنى التحتية المدنية الحيوية،

بما في ذلك المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والطرق والمستشفيات وسيارات الإسعاف والمساجد والمدارس والمؤسسات الوطنية وعدد من منشآت الأمم المتحدة.

الوقائع المروعة أصبحت واضحة للغاية، لذلك لن أسهب في التفاصيل. ومع ذلك، أود أن أتوقف لحظة لإلقاء نظرة فاحصة على الجانب الإنساني لهذه المأساة. لا بد لنا من أن نتوقف عن النظر إلى قتل المدنيين في الصراعات المسلحة على أنه مجرد الصمت الذي يرتبط بالموت. ولن يمكننا فهم عمق الصدمة والألم والمعاناة لشعب أجبر على تحمل هذه الهجمات العسكرية، فما من ملاذ آمن للاختباء أو الفرار إليه، إلا عندما نبدأ في فهم القوة المجنونة والمدمرة التي تقتل. إن صرخات الخوف والهلع والألم التي أطلقها الأطفال والنساء والرجال ممن قتلوا وجرحوا وصرخات أسرهم التي روعت وتمزقت هي الصورة والصوت الحقيقي للحرب وجوهرها والتي لا تميز بين مقاتلين ومدنيين.

وقد كان لي شرف التواجد في القاهرة قبل أسبوعين ضمن وفد من لجنة فلسطين في الأمم المتحدة لعقد مؤتمر هناك. ولقد ذهبنا إلى أحد المستشفيات في القاهرة ورأينا بأم أعيننا العشرات من الجرحى الفلسطينيين وكان أحدهم هذا الطفل الذي ترون صورته التي أخذناها مع السفير بول بادجي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وهذا الطفل، واسمه محمود هاني، والذي أبكى الفريق الدولي الذي زاره في المستشفى عندما قال روايته وطلب منا أن ننقل إليكم رسالة باسم آلاف الجرحى والشهداء حيث سألنا أن نسأل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لماذا أفقدتني بصري ودمرت مستقبلي أنا كطفل عمري ١٢ عاما واسمي محمود هاني.

وأنا أنقل هذه الرسالة، رسالته إليكم ليتحمل مجلس الأمن ويتحمل الأمين العام للأمم المتحدة ويتحمل كل من عنده ضمير المسؤولية تجاه مساءلة هؤلاء المجرمين الذين ارتكبوا هذه الجرائم وأن يواجهوا العدالة التي يستحقونها.

إن مهمة الإنعاش بدأت الآن، بما في ذلك محاولات تضميد جراح الأسر التي تمزقت حياتها وتغيرت إلى الأبد نتيجة هذا العدوان الوحشي والتي يتعين عليها بشكل ما، ليس التعامل مع الأحزان والخسائر فحسب، وبالنسبة للكثير، التشريد من جديد، ولكن أيضا النضال من أجل البقاء في ظل ظروف معيشية بائسة بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض في عقاب جماعي لشعب بأكمله الوضع كما هو أبعد من أن يكون طبيعيا ومستقرا كما يمكن تخيله أو تصوره.

نحن ندرك تماما العواقب القصيرة والطويلة الأجل لهذه الأزمة، ونعرف أن الطريق لتضميد الجراح وإعادة بناء مجتمعنا سيكون في غاية الصعوبة، ولكن أكثر الحاجات إلحاحا هي إيجاد حل سياسي يتناول جميع القضايا العالقة بما يؤدي إلى حل النزاع بطريقة عادلة تفي بحقوق واحتياجات الشعب الفلسطيني لتحقيق الحرية والكرامة الإنسانية في وطنه بعد عقود من الخسائر والقمع والمعاناة والعيش بدون دولة.

ومع ذلك، نكرر تقديرنا لجميع البلدان والمنظمات من جميع أنحاء العالم لدعمها لعملية الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة، بما فيها تلك التي شاركت في مؤتمر المانحين في شرم الشيخ. ولا يفوتني أن أعرب عن بالغ تقديرنا وشكرنا لجمهورية مصر العربية على مبادرتها الكريمة بعقد هذا المؤتمر الهام واستضافته. ونحن نشعر بامتنان عميق للتضامن المتدفق والدعم السخي لشعبنا. وعلاوة على ذلك، نعرب عن شكرنا للأمم المتحدة وجميع وكالاتها العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي واصلت في جميع الظروف تقديم مساعداتها القيمة للشعب الفلسطيني في جميع المجالات،

وخاصة في حالات الطوارئ والرعاية الصحية والغذاء بهدف التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

بينما نعالج الاحتياجات الإنسانية، يجب علينا أيضا التركيز على المسائل الأخرى اللازمة لتحقيق الاستقرار وإعادة الحياة الطبيعية إلى غزة فإن تحقيق وقف دائم لإطلاق النار إحدى الأولويات، في نفس الوقت يجب رفع الحصار الإسرائيلي اللاإنساني المفروض على غزة لوضع حد لعقوبة السجن لشعبنا. وفتح كل المعابر الحدودية بشكل فوري ودائم أمر حتمي للسماح بدخول جميع المواد الأساسية، بما فيها الغذاء والدواء والوقود، فضلا عن مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار وغيرها من السلع والمواد التجارية اللازمة لتحقيق الإنعاش الاقتصادي إذا واصلت إسرائيل هذا الحصار العقابي على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى قطاع غزة، فإنه لن يؤدي إلا إلى تعميق الفقر واليأس والسخط والإحباط لدى الشعب الفلسطيني وغيره من شعوب المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من اتخاذ خطوات جادة لمواصلة المساءلة عن جرائم إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. ونكرر دعوتنا للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لإجراء تحقيقات عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي ترتكبها قوات الاحتلال في قطاع غزة آخذين في الاعتبار، ضمن جملة أمور، المواد ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ من اتفاقية جنيف الرابعة. إن جميع الجرائم، بما فيها القتل المتعمد وبملء الإرادة التي تتسبب في معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة والتدمير الواسع النطاق للممتلكات والاستيلاء عليها، يجب التحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها.

لن تسمح ضمائرنا لهذه الوحشية ولجرائم الحرب ضد شعبنا أن تمضي دون عقاب. جمع الأدلة مستمر وجميع الخيارات يجري استكشافها. واتخذت القيادة الفلسطينية خطوات أولية في هذا الشأن، وستواصل التصرف بمسؤولية وبشكل جماعي بكل الوسائل المناسبة، بما في ذلك عبر مجلس الأمن، لضمان سيادة القانون والتمسك بالعدالة. لذلك سنعمل بجدية لمتابعة النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة تقصي الحقائق التي سيوفدها مجلس حقوق الإنسان وغيرها من التحقيقات ذات الصلة التي يجري القيام بها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الرسالة الهامة التي أُرسلت في الآونة الأخيرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن من شخصيات بارزة في مجال العدالة الدولية والمصالحة في النزاعات، تدعو فيها إلى إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة للتحقيق في جميع الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي وقعت خلال الصراع في غزة. وكما ذكرت الشخصيات الموقعة على هذه الرسالة:

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد شاهدنا على أرض الواقع أهمية تقصي الحقائق وتحقيق العدالة لضحايا الصراع، ونعتقد أنها تشكل شرطا مسبقا للمضي قدما وتحقيق السلام في الشرق الأوسط“.

(تكلم بالعربية)

وبالفعل بهذه الوسيلة وحدها يمكن أن نسعى لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، ومنع تكرار مثل هذه الجرائم وضمان التقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم والتعايش بين الشعبين.

وفي الوقت الذي يتفاقم فيه البؤس الإنساني والمعاناة في قطاع غزة إلى درجة لا يمكن تحملها، لا تزال الحالة في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حرجة للغاية. إذ تواصل إسرائيل عملياتها العسكرية والاعتقالات في الضفة الغربية، إلى جانب سجن الآلاف

من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسؤولون المنتخبون، في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، الذين لا نزال نطالب بالإفراج عنهم. كما يساورنا القلق الشديد بشكل خاص إزاء استمرار إسرائيل في حملة الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تقوم بها بانتهاك خطير وتحد للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية، وفي تناقض تام مع أهداف وروح عملية السلام. لقد وجهنا رسالة تلو الأخرى، وألقينا البيان تلو الآخر، بما في ذلك البيان الذي أدلى به الرئيس محمود عباس في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لمعالجة هذه المسألة على وجه التحديد (انظر S/PV.5983)، وقد نبهنا لهذه الحملة غير القانونية وحذرنا من آثارها المدمرة على الوضع على الأرض وعلى عملية السلام.

لقد قلنا مرارا وتكرارا وناشدنا المجلس أن يتحمل مسؤولياته وأن يعمل على إجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال لالتزاماتها القانونية وتحقيق الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية وجميع أعمال الإرهاب والعنف التي يقوم بها المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني. ومما يؤسف له أن عدم اتخاذ أية إجراءات ورفض إسرائيل احترام القانون الدولي خلق حالة من التوتر ووضعا خطيرا على الأرض قوّض عملية السلام.

وحتى أثناء عملية السلام، لم تتوقف حملة الاستيطان الواسعة النطاق، وفي الواقع أنه في الفترة التي انقضت منذ مؤتمر أنابوليس، تضاعفت الأنشطة الاستيطانية ١٧ مرة، أكرر تضاعفت الأنشطة الاستيطانية ١٧ مرة على الأقل. والحملة الإسرائيلية غير القانونية لمصادرة الأراضي الفلسطينية بشكل متعمد مستمرة وتبتلع المزيد من الأراضي بالقوة، بهدف ضمها بحكم الأمر الواقع. لهذا الغرض، واصلت إسرائيل مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات والبؤر الاستيطانية وتوسيعها، ونقل الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض المحتلة وبناء وتوسيع البنية التحتية الاستيطانية، بما فيها الطرق الالتفافية والمنشآت والمناطق العسكرية وبناء الجدار بهدف تكريس المستوطنات وتسهيل الضم الفعلي لها، وفرض نظام التصاريح العنصري، والقيود على الإقامة والمئات من نقاط التفتيش وهدم منازل الفلسطينيين، والحفريات، وبشكل مكثف، خاصة في القدس الشرقية المحتلة وحولها.

والواقع أن الوضع في القدس الشرقية حرج للغاية، إذ تواصل إسرائيل سياسة إفراغ المدينة من السكان الفلسطينيين، وتمعن في الوقت نفسه في تعزيز تهويد المدينة من خلال الأعمال غير القانونية التي سبقت الإشارة إليها، بما في ذلك في منطقة الحرم الشريف في القدس في المدينة القديمة، لتغيير طبيعة وطابع المدينة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك وضع تدابير لعزلها عن بقية الضفة الغربية. وعلاوة على حملة الاستعمار الاستيطاني التي لا تتوقف، فإن إسرائيل تواصل فرض إغلاقها للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وتمنع الفعاليات الثقافية الفلسطينية والتنمية في المدينة، بما في ذلك منعها الفعاليات الأخيرة المتعلقة بالاحتفال "بالقدس عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩". وفي حين أعلن مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا وتكرارا أن هذه التدابير غير قانونية وباطلة ولاغية، فإن الوضع في هذه المرحلة الحرجة يحتاج إلى أكثر من البيانات والتصريحات. ولا بد من اتخاذ إجراءات عملية لوقف تدابير الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي التي تستهدف بصورة غير قانونية ومن جانب واحد تحديد مصير المدينة، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون القدس الشرقية، عاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة وقلبها.

إن كل هذه التدابير والممارسات غير القانونية من جانب إسرائيل تسعى لإحداث تغيير واسع في التركيبة الديمغرافية والطبيعة الجغرافية ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة،

بما في ذلك القدس الشرقية، وذلك لترسيخ وجودها على الأرض من أجل إصدار حكم مسبق على نتائج مفاوضات الوضع النهائي في عملية السلام لصالح إسرائيل على أرض الواقع. إن مثل هذه الانتهاكات الصارخة لا تزال تؤثر على كافة جوانب الحياة الفلسطينية وتقوض وحدة التواصل الإقليمي للأرض الفلسطينية وتؤجج حدة التوتر. إن فصل وعزل المجتمعات المحلية الفلسطينية عن بعضها البعض وتحويلها إلى كانتونات بسبب المستوطنات والجدار ونقاط التفتيش لا يمكن تشبيهها إلا بالعزل والفصل العنصري، وهي تنهك هذه المجتمعات وتدمر النسيج الاجتماعي الفلسطيني. أما بالنسبة لعملية السلام، فإن هذه الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية وغير القانونية تقوض العملية وتسمم الأجواء بين الجانبين، وتشكك في جدوى هذه العملية برمتها، وفي التزام إسرائيل بها وبمصداقيتها ''كشريك للسلام''.

إن الاستعمار الاستيطاني وعملية السلام لا يمكن أن يتعايشا معا. فأنشطة الاستيطان الإسرائيلية تتعارض تماما مع عملية السلام وجوهر مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد أضرت هذه السياسة غير القانونية مرارا وتكرارا بعملية السلام وقوضت ماديا فرص تحقيق الحل القائم على دولتين لتحقيق السلام على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومرجعية عملية السلام، التي يوجد توافق دولي بشأنها، ومبادرة السلام العربية.

وبالتالي، فإننا نؤكد من جديد أن استمرار المفاوضات في ظل هذه الظروف لن يكون مجديا وليس مقبولا، ولن يساعد عملية السلام في تحقيق هدفها المتمثل في قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. لقد تفاوضت القيادة الفلسطينية دائما بنية حسنة، ولكن لا يمكننا الاستمرار في هذه العملية بينما تدمر إسرائيل كل الفرص لتحقيق التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

على المجتمع الدولي، بما فيه المجموعة الرباعية، الراعي الرئيسي لعملية السلام، أن يدرك أن البيانات المتواصلة والنداءات المعتدلة لم تعد كافية. والمزيد منها لن يغير هذا الوضع الخطير، بل والأسوأ من ذلك، أنه لن يؤدي إلا إلى تعميق هذه المشكلة. ولمواجهة هذا التحدي المستمر، فإن ما يلزم هو عمل جدي وفعلي، بما في ذلك تدابير عملية من جانب المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي برمته لوضع حد لهذه الممارسات الإسرائيلية المدمرة وغير القانونية التي تعرض للخطر إمكانية قيام دولة فلسطين المستقلة في المستقبل وآفاق السلام والاستقرار في منطقتنا.

أصبح لزاما على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن توقف فورا جميع أنشطة الاستعمار الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وعلاوة على ذلك، يجب مطالبة إسرائيل بأن تؤكد بوضوح احترامها لالتزامات خارطة الطريق وغيرها من التزامات عملية السلام، قولا وفعلا، بما في ذلك تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما فيها ما يسمى بالنمو الطبيعي، وتفكيك البؤر الاستيطانية.

وفي هذا الصدد نعرب عن بالغ القلق إزاء التحول إلى اليمين المتطرف في الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتصريحات والمواقف التي تتعارض تماما مع الحل القائم على دولتين من أجل إحلال السلام ومع مبادئ المجموعة الرباعية وعملية السلام نفسها – التصريحات والمواقف الداعية، في جملة أمور، إلى توسيع المستوطنات ورفض قيام دولة عربية فلسطينية والإصرار على السيطرة الكاملة على القدس، مما يدل على نية مواصلة التوطين اليهودي بشراسة، لبسط سيطرة إسرائيل على الأجزاء الشرقية من المدينة المقدسة. ولذلك فإننا نؤكد على ضرورة مطالبة إسرائيل بأن لا تتحدث عن السلام فقط، وإنما أن تعمل فعلا من أجل السلام،

تماما كما فعلت القيادة الفلسطينية خلال الخمس عشرة سنة الماضية، منذ بدء عملية السلام، بما في ذلك عن طريق التمسك بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

ختاما، أود أن أشير بإيجاز إلى وضع جهود المصالحة الفلسطينية. بالرغم من الجمود في المحادثات التي تتم بمساع مصرية، ما زلنا نأمل في التوصل إلى توحيد الفصائل السياسية الفلسطينية من أجل تعزيز جهودنا دعما لقضيتنا الوطنية العادلة، التي لا تزال تواجه الكثير من التحديات. ويجري حاليا وضع الترتيبات لتشكيل حكومة انتقالية وإجراء الانتخابات، فضلا عن معالجة قضايا أخرى ذات أولوية. ونؤكد مجددا عزمنا على العمل الجاد لرأب الصدع وتحقيق الوحدة الوطنية، وهي مسائل ذات أهمية حيوية من أجل إعمال الحقوق الوطنية المشروعة.

وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي، لا سيما بعد أن شاهد العواقب الوخيمة والكارثية في السنوات الأخيرة، على أن يتعامل دبلوماسيا مع القيادة الفلسطينية الممثلة والموحدة. فهذا أمر لا بد منه للسماح لنا بالعمل معا بشكل منسق وجاد للتصدي للكثير من القضايا الملحة التي نواجهها حاليا، والمضي قدما صوب تحقيق الهدف المتمثل في سلام عادل وشامل وتسوية سلمية دائمة للصراع الإسرائيلي – لفلسطيني والصراع العربي – الإسرائيلي برمته، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥(٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام باسكو على حضوره وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات.

منطقتنا بلغت مرحلة هامة قد تقرر مستقبل الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة. وثمة أسباب كثيرة للتفاؤل، ولكن توجد أيضا أسباب للشعور بالقلق. ففي الشرق الأوسط يعمل المعتدلون من أجل السلام. وهؤلاء هم الشركاء الحقيقيون في بناء مستقبل آمن للمنطقة. وبالمقابل، يوجد أيضا متطرفون يستغلون كل فرصة لتقويض التقدم المحرز، ويسعون إلى تدمير النوايا الحسنة والآمال والمطامح على جميع الجوانب. وبين هؤلاء توجد المنظمتان الإرهابيتان حماس وحزب الله، اللتان يقوم أربابهما الإيرانيون والسوريون بتوجيههما وإيوائهما وتمويلهما وتدريبهما. والكثيرون يتفقون على ذلك. وإيران تواصل التهديد بمسح إسرائيل من الخارطة، وإن تطويرها للقدرات النووية ينبغي أن يدق نواقيس الخطر في كل أرجاء المعمورة. بل إن إيران تشكل الخطر الحقيقي على منطقتنا وعلى العالم وعلى المستقبل.

واسمحوا لي أن أسجل بعبارات قاطعة لا لبس فيها أن إسرائيل ملتزمة بعملية السلام. لكن عملية السلام يجب أن ترتكز على جملة أمور، منها المبادئ الثلاثة الواضحة التي حددتها المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي: الاعتراف بدولة إسرائيل، ونبذ الإرهاب والعنف، والتمسك بالاتفاقات السابقة بين إسرائيل والفلسطينيين. وبالتالي يجب على كل حكومة فلسطينية مقبلة أن تمتثل لنفس الشروط الأساسية، التي تعتبر أساسية لأي علاقة بين الشعبين. إن السلام الدائم لا يمكن توطيده إلا على أسس متينة من الاحترام والاعتراف المتبادلين بين الزعماء والشعبين والمجتمعين.

العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ما زالت تتقدم على صعيد الواقع الفعلي وفي عدد من المجالات. ففي الميدان الاقتصادي ارتفع إجمالي الإنتاج المحلي في الضفة الغربية بنسبة ٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، وارتفعت التجارة مع إسرائيل بأكثر من الثلث. وإضافة إلى ذلك، تم توزيع ١,٧٦ بليون دولار في شكل معونة في الضفة الغربية

في عـام ٢٠٠٨ – زيـادة بنـسبة ٧٤ في المائـة علـى الـسنة السابقة – مما يبين زيـادة في الثقـة الدوليـة في إدارة الاقتـصاد الفلسطيني. وقامـت إسـرائيل مـؤخرا برفـع ١٠ حـواجز و ١٣٠ من الموانع المؤقتة على الطرق في الضفة الغربية. ومن بين تلك الطرق أنوه على وجه التحديد بطريق معين رفع منه الحاجز قبل وقت قصير جدا. هذا الطريق ما زال مفتوحا رغم القتل الشنيع على يد الإرهابيين، قبل تسعة أيام، لشرطيين إسرائيليين. وكما ذكر بالفعل، اكتشفت منذ بضعة أيام عربة مفخخة شديدة الخطورة وتم إبطال مفعولها في مدخل مركز للتسوق في مدينة حيفا، مما حال دون حدوث عواقب كارثية وخسائر كبيرة في الأرواح. وفي الوقت ذاته، عملت حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على زيادة تعاونهما في مجال الأمن، فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحسين ظروف حياة الإسرائيليين والفلسطينيين.

وتشكّل هذه التطورات الإيجابية وغيرها من التطورات دليلا على أن خطوات بناء القدرات، التي قام بها الذين تحدوهم رغبة أصيلة في إحراز التقدم، يمكن أن تقرّب بين الطرفين في تحقيق هدفهما المشترك.

وعلى النقيض من ذلك، لا يزال الوضع في غزة مشكلة. فمنذ ١٨ كانون الثاني/يناير، أُطلق من غزة ما يزيد على ١٠٠ صاروخ و ٦٠ قذيفة هاون إلى داخل إسرائيل، بما فيها إطلاق صاروخ من صواريخ القسام وقع بالأمس بالقرب من مدينة عسقلان الساحلية. وكما ذكرنا من قبل، لن تتهاون إسرائيل إزاء العودة إلى الوضع الذي كان سائدا من قبل، بمواصلة الهجمات الإرهابية التي تعرّض للخطر أرواح المدنيين في جميع أنحاء الجزء الجنوبي من البلاد. لقد التزمت إسرائيل ولا تزال تلتزم بضمان أمن مواطنيها.

اسمحوا لي أن أنتقل للحظة إلى المراقب الدائم لفلسطين. أود أن أقول إنه لسوء الحظ يتحمل المدنيون في الجانبين، بمن فيهم الأطفال، عبء الصراع. ويمكنني أن أذكر حكاية أطفال سديروت وعسقلان وأشدوت، الذين يسألون أنفسهم وآباءهم لماذا أطلق عليهم ما يزيد على ١ ٠٠٠ صاروخ، بما يمنعهم من ممارسة حياتهم العادية – وقد حدث هذا بعد انسحاب إسرائيل تماما من غزة. فعلى سبيل المثال، يسأل الطفل أوشير تيتو، الذي كان لاعب كرة قدم ناجحا وفقد رجله جراء إطلاق صاروخ من صواريخ القسام، تلك الأسئلة كل يوم بعد أن اضطر للانتقال من أشدود إلى عسقلان، حيث لا يزال يتعرض لإطلاق صواريخ القسام. وبالفعل، لدى كل جانب حكايات يرويها. فلنترك استغلال تلك الحكايات – إلا في حالة النهوض ومحاولة الاتحاد من أجل تحقيق السلام لشعبينا.

ولسوء الحظ، لا تزال بعض الأطراف الفاعلة في المنطقة تقدم دعما مباشرا إلى حماس في غزة، بعدة محاولات بمختلف السبل، بتزويدها بقدرات هجومية. ولا يزال استخدام الأنفاق، تحت الحدود الجنوبية لغزة، مستمرا. كما لا يزال الخطر قائما. وفي حين يشجعنا استعداد أعضاء المجتمع الدولي للتصدي لتهريب القدرات العسكرية، كما شاهدناه في مؤتمر لندن الأخير، يجب العمل فورا على اتخاذ إجراءات ملموسة ضد التهريب، حيث أن الإجراءات العملية هي وحدها التي تساعد على تحقيق الاستقرار في المنطقة.

اسمحوا لي أن أذكّر هذا المجلس الهام بأن العريف غيلعاد شاليط لا يزال رهينة لدى الإرهابيين. ويمثل هذا مشكلة إنسانية صعبة. وشاهدنا، منذ أربعة أيام، مرور ١ ٠٠٠ يوم وليلة على احتجازه غير القانوني والإجرامي الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وطوال هذه الفترة، لم يسمح بأي اتصال به. ولا تزال حماس، في تحد لجميع معايير اللياقة والإنسانية، تحاول بكل قسوة استغلال مشاعر وأحاسيس الشعب الإسرائيلي في رفع الثمن مقابل الإفراج عنه أثناء المفاوضات. إن حماس تستغل بأكثر السبل استهتارا،

حساسية إسرائيل تجاه الأرواح البشرية والقيم الأخلاقية التي أظهرتها حكومة إسرائيل والشعب الإسرائيلي على مر السنين.

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أنه أثناء العملية العسكرية التي انتهت في كانون الثاني/يناير، تمثلت الأهداف الحقيقية للعمليات الإسرائيلية في استهداف الإرهابيين التابعين لحماس، وليس مواطني غزة. وقد استخدمت حماس سكان غزة دروعا بشرية، وشنت الهجمات بصورة متعمدة من داخل المناطق المدنية المأهولة بالسكان، واختبأت فيها.

وبالرغم من شن الهجمات المستمرة من داخل غزة، وبالرغم من التزام إسرائيل بالدفاع عن احتياجاتها الأمنية الحاسمة، لسنا غير مبالين إزاء الوضع الإنساني لسكان غزة. ومنذ ١٨ كانون الثاني/يناير، سلم إلى قطاع غزة ما يزيد على ١٤٠ ٠٠٠ طن من الإمدادات الإنسانية و ١٣,٥ مليون لتر من الوقود لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة. ويشكّل هذا دخول ما معدله ١٤٠ شاحنة في اليوم إلى غزة. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أشير بوضوح إلى موقف إسرائيل: وهو أنه لن تجري مناقشة زيادة أنشطة العبور إلا بعد الإفراج عن غيلعاد شاليط.

وإذ ننتقل إلى الوضع في لبنان، فإننا إذ نعترف بالعمل الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية في الجنوب اللبناني، هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل ضمان استمرار تحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد شاهدت إسرائيل مؤخرا أشد الانتهاكات خطورة لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ اعتماده. فقد أطلقت الصواريخ من لبنان إلى داخل إسرائيل مما ترتب عليه جرح مدنيين. وأثناء الأشهر العديدة الماضية، اكتشفت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية عددا آخر من الصواريخ، مما حال دون إطلاقها ضد بلادي.

وينبغي أن تثير هذه التطورات القلق العميق لدى الدول التي ترغب في تحقيق الهدوء الإقليمي.

ومنذ سنوات، ما برحت إسرائيل تحذر مجلس الأمن من مغبة استمرار زيادة القدرة العسكرية لحزب الله في الجنوب اللبناني. وتواصل هذه المنظمة الإرهابية، بمساندة ودعم من إيران وسوريا، زيادة وجودها وقوتها في المنطقة، مستخدمة المنازل الخاصة وغيرها من الملكية المدنية غطاء لأنشطتها.

ولذلك تنضم إسرائيل إلى المجتمع الدولي في دعوته إلى اتخاذ إجراء قوي ضد تهريب الأسلحة على طول الحدود السورية – اللبنانية، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الثاني لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية، والتي أحالها الأمين العام في الوثيقة S/2008/582.

هذا هو وقت الزخم الكبير في الشرق الأوسط. فالأصوليون يتنافسون مع المعتدلين من أجل فرض سيطرتهم. وليس أمام المجتمع الدولي اليوم وقت أفضل من هذا لإظهار دعمه للأصوات المعتدلة ولتأكيد معارضته الحازمة للإرهابيين والذين يدعمونهم. ونهيب بالدول الأعضاء أن تضيف دعمها القوي والملموس للسعي من أجل تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط.

ترحب أوغندا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، التي نعتقد أنها تتيح الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة لتحقيق التقدم الشامل والمساعدة على التركيز على المضي قدما. ونلاحظ من هذه الإحاطة الإعلامية إحراز قدر محدود من التقدم

منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6077).

ومن الأمور المشجّعة تحقيق السلام والهدوء النسبيين اللذين اتسمت بهما الأسابيع القليلة الماضية. وتذكّرنا جميعا الحوادث المؤسفة التي أبلغ عنها السيد باسكو بأنه ينبغي الحفاظ على الزخم المتولّد لتحقيق السلام وتوطيده من أجل التوصل إلى حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط. ونثني على مصر والأطراف الأخرى للدور الذي اضطلعت، ولا تزال تضطلع به في الوساطة بشأن محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس. وترحب أوغندا بتعيين عدد من المبعوثين الخاصين إلى الشرق الأوسط، وتشعر بالتشجيع إزاء أن معظمهم باشر فعلا عمله في المنطقة.

ومع ذلك، لا تزال الحالة هشة. ونحن قلقون حيال التقارير التي تفيد بوقوع اعتداءات متقطعة تعمل باستمرار على عرقلة تحقيق السلام. وثمة ضرورة لوقف إطلاق النار بشكل دائم وكامل حسبما يتوخاه القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). بيد أن وقف إطلاق النار هذا سيظل مؤقتا على الدوام إذا لم يصاحبه بذل جهود مستديمة لإيجاد تسوية سياسية في الشرق الأوسط.

وأوغندا على اقتناع بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلا عن طريق إجراء مفاوضات فيما بين الأطراف المعنية. ومما يُثير القلق أن الانقسام الحاصل بين المجموعات الفلسطينية ما فتئ يضعف جهود التفاوض. لذلك، نحن نثني على الجهود التي تبذلها مصر وآخرون لتعزيز المصالحة بين هذه المجموعات.

وحسبما سمعنا، لا تزال الحالة في غزة محفوفة بالخطر. فالوضع الإنساني ومقتضيات إعادة الإعمار عقب الحرب المدمرة التي اندلعت في أوائل هذه السنة ما زالا يشكلان تحديا هائلا. ومستويات المساعدة الإنسانية التي تصل إلى غزة تظل أقل مما هو مطلوب بصورة عاجلة بسبب الحصار. كما تبقى البنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية في حالة وهن. ونلاحظ من الإحاطة الإعلامية أنه خلال اندلاع أعمال العنف، قد أزهق العديد من الأرواح ودمر الكثير من الممتلكات، وأن الحرب سببت معاناة هائلة ما زال الناس يعيشونها حتى اليوم.

لذلك، ترحب أوغندا بالنتائج التي خلص إليها المؤتمر الدولي لمساعدة غزة وإعادة إعمارها الذي انعقد في شرم الشيخ بمصر حيث تم التعهد بتقديم مبلغ ٤,٥ بليون دولار. ونهيب بجميع البلدان والمنظمات التي قطعت تعهدات أن تحترمها.

ولكن رغم الحصول على الأموال التي تم التعهد بها، فإن جهود معالجة الوضع الإنساني وإعادة الإعمار تتطلب رفعا كاملا للحصار الذي تفرضه إسرائيل بغية تيسير وصول المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، على جميع الفلسطينيين أن يعملوا معا لتنفيذ خطط الإنعاش وإعادة الإعمار.

فيما يتعلق بلبنان، نلاحظ أن الوضع الأمني في جنوب لبنان كان هادئا نسبيا في الأشهر الأخيرة. ونحن نرحب بالتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين لبنان وجيرانه. ونرحب كذلك بالانتخابات النيابية المقترح إجراؤها في لبنان بتاريخ ٧ حزيران/يونيه، ونهيب بجميع الأطراف كفالة الهدوء والاستقرار خلال فترة الانتخابات.

وعلى الرغم من التقدم المحدود، نشعر بالقلق إزاء أن وقف إطلاق النار لم ينفذ تماما بما يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الخصوص، نناشد إسرائيل ولبنان احترام وقف إطلاق النار. وتشيد أوغندا بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وجميع الوكالات الإنسانية الأخرى التي ما برحت، رغم الظروف الصعبة جدا التي تعمل في ظلها، تقدم مساعدات الإغاثة إلى السكان المحاصرين في هذا الصراع.

أخيرا، سوف تواصل أوغندا دعم جميع الأطراف في الشرق الأوسط في جهودها لتحقيق السلام الشامل القائم على رؤية منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان هما إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حسبما يتوخاه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وقرارات المجلس الأخرى ذات الصلة.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لين باسكوا على إحاطته الإعلامية الوافية. واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أن تركيا تؤيد أيضا البيان الذي سيدلي به ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في مطلع هذا العام زادت من تعقيد الجوانب السياسية والإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. والأعمال القتالية التي حصلت مؤخرا دمرت غزة وألحقت بها خسائر فادحة في الأرواح تجاوزت ألف قتيل معظمهم من النساء والأطفال. إن الفلسطينيين في غزة يواجهون اليوم معاناة وصعوبات هائلة. وحسبما يذكر آخر تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثمة تزايد في أعداد سكان غزة الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وثمة تزايد في أعداد العاطلين عن العمل هناك.

من ناحية أخرى، ينبغي للمواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في مدن متاخمة لغزة أن يشعروا أيضا بالسلامة والأمن. فالهجمات التي تشن بالصواريخ من غزة ما فتئت تشكل تهديدا دائما لهم.

إن الزمن بحد ذاته لن يبرئ جميع الجراح، ويتحتم على المجتمع الدولي أن ينخرط بنشاط في إبرائها – وفي هذا السياق، نشعر بالتشجيع إزاء قيمة التبرعات ومستوى المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر، حيث أعاد المجتمع الدولي التأكيد على دعمه الذي لا يتزعزع للحل القائم على دولتين، وأعرب عن توقعه بأن تلتزم جميع الجهات التزاما قاطعا بهذه التسوية.

وتركيا، إلى جانب ما أعلنته في باريس من تبرعها بمبلغ ١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧، أعلنت في شرم الشيخ عن تبرع آخر بمبلغ ٥٠ مليون دولار تخصص لمشاريع محددة لإعادة الإعمار في غزة. علاوة على ذلك، فإن تبرعات الشعب التركي لمختلف الحسابات المفتوحة من أجل غزة بلغت ٥٠ مليون دولار تقريبا. وسيستعمل هذا المبلغ أيضا لمشاريع إعادة الإعمار في غزة.

ومع ذلك، لا يسعنا أن نتكلم عن إعادة إعمار غزة والعودة إلى الحياة اليومية ما لم يتم رفع الحصار كليا ويجري فتح المعابر. ولن تشهد الظروف الاجتماعية – الاقتصادية أي تحسن لدى الفلسطينيين ما لم ترفع القيود عن حركة الناس والبضائع، ليس في قطاع غزة فحسب، وإنما أيضا في الضفة الغربية. إن قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) يبرز بوضوح ضرورة فتح المعابر على نحو شامل. وينبغي تنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا. وعلينا أيضا كفالة أن يكون وقف إطلاق النار مستديما ويحترمه الجميع.

وإننا نشعر بقلق متزايد إزاء الأنشطة الاستيطانية التي تقوم إسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية وأوضحت تركيا مرارا أن بناء المستوطنات، بما يتناقض مع التزامات خارطة الطريق والحل القائم على دولتين، خطأ ينبغي وقفه. ولا ينبغي لأي من الطرفين أن يقوم بعمل من شأنه أن يقوض عملية السلام ويحكم مسبقا على مفاوضات المركز النهائي وينطبق هذا أيضا على الفصائل الفلسطينية.

وفي أعقاب الأحداث المؤسفة، فإن كفالة المصالحة والوحدة الفلسطينية تصبح مرة أخرى مسألة هامة وعاجلة على نحو حاسم. ونشيد بالرئيس عباس على جهوده الدؤوبة

لتحقيق هذا الهدف الحيوي. وأفضل شيء للقضية الفلسطينية إذا عملت الفصائل الفلسطينية على تسوية خلافاتها وتضامنت تضامنا وثيقا. وهذا الأمر لا بد منه بغية أن تبقى الطموحات حية ويتحقق قيام دولة فلسطينية مستقلة تمثل جميع الفلسطينيين ونحن نواصل اتصالاتنا مع مختلف المجموعات الفلسطينية وإرشادها في هذا الاتجاه.

وتلتزم تركيا أيضا بتمكين السلطة الفلسطينية في سياق عملية بناء الدولة. وسنواصل تقديم إسهاماتنا في تعزيز السلطة الفلسطينية ومؤسساتها واقتصادها.

وثمة حقيقة يتعذر إنكارها وهي أن أفضل ما يكون لسلام إسرائيل وازدهارها وأمنها قيام دولة فلسطينية موحدة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل. إنه محكوم على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعيشوا متجاورين. ويمكنهم أن يفعلوا ذلك إما متقاتلين وإما جيرانا وأصدقاء طيبين، وقد جاء الوقت أن يختاروا الاختيار الصحيح.

ولقد ظللنا نؤكد دائما ضرورة إيجاد نهج شامل لمعالجة المسائل حيث أن مشاكل المنطقة متداخلة كلها بعضها في بعض.

ونحن على استعداد للمساعدة مرة أخرى في تحقيق استئناف المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، إذا ما رغب الطرفان في ذلك.

ونرحب بإقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا وتبادل السفراء. ولقد شجعنا أيضا التقارب الأمريكي الحالي مع سوريا.

ونعتقد أن الانتخابات اللبنانية المقبلة ستكون خطوة هامة في الانتقال بالشعب اللبناني نحو مستقبل أفضل وأكثر إشراقا، وتعزيز التطورات الإيجابية في البلاد. ولدينا ثقة في حكمة شعب لبنان وأنه لن يفوت هذه الفرصة. وستظل تركيا، من جانبها، ملتزمة بالمساهمة في استقرار لبنان من خلال مشاركتها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومن خلال مشاريعها لإعادة الإعمار، وفي ازدهار هذا البلد.

وسنظل نعمل على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تحقيق السلام القادر على البقاء والشامل.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين إزجاء الشكر لوكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأود أن أرحب بوفدي فلسطين وإسرائيل وأشكرهما على المشاركة في هذه المناقشة في مجلس الأمن. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد أدت المشاركة الجدية للفصائل الفلسطينية في غضون الشهر الماضي في عملية الحوار بوساطة مصر إلى تشكيل خمس لجان تعمل على مسائل المصالحة الوطنية، وإلى النتيجة الناجحة لمؤتمر القاهرة الدولي المعني بإعادة إعمار غزة وقيام السلطة الفلسطينية ببذل المزيد من الجهود لتحسين إعادة التأهيل الاقتصادي – الاجتماعي، لا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية المدمرة.

ومع ذلك، ما زال يطغى على هذه التطورات حجم التحديات السائدة ونطاقها في المنطقة. وندين استمرار الأنشطة العسكرية الإسرائيلية والغارات الجوية، ومواصلة بنائها جدار الفصل وتوسيعها للمستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية. ومن المنطلق نفسه، ندين إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين.

إن الشعب الفلسطيني في غزة، الذي أنهكته مدة ١٨ شهرا من الحصار ونظام محكم من الإغلاقات والقيود على التحركات التي تعود إلى أوائل التسعينات، قد تسبب بأقصى المعاناة البشرية بسبب تفاقم الأوضاع وقسوتها في أعقاب الحرب. وما الأحداث المأساوية الأخيرة في غزة

إلاّ دليل إضافي على العنف الذي لا يمكن أبدا أن يشكل حلا للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني - وفي هذه المرحلة السياسية الدقيقة، وريثما يتم لتشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل ونتيجة جهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، نحض جميع الأطراف المعنية على اختيار الوسائل السلمية وليس العسكرية لتسوية نزاعاتها والامتناع عن القيام بأية إجراءات من شأنها أن تؤذي المدنيين الأبرياء وتضر بعملية المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين للصراع.

ونشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا تاما، ولا سيما فيما يتعلق بوقف دائم لإطلاق النار يحظى بالاحترام الكامل، وفتح المعابر الحدودية والمصالحة الفلسطينية الداخلية. وفي هذا الشأن، يظل الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة دورا أساسيا.

إننا نؤيد الجهود الجماعية الهادفة إلى معالجة الإصابات البليغة والأضرار التي لحقت بالحياة المادية والصحة النفسية للشعب الفلسطيني والحاجات الفورية للأسر المتضررة في أعقاب الصراع، وكذلك تيسير الانتعاش وإعادة الإعمار على المدى الطويل في غزة. ونثني على وكالات الأمم المتحدة، خاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والمنظمات الإنسانية الأخرى على شجاعتها في تقديم المساعدة الطارئة لأهل غزة، وحث جميع الأطراف المعنية على إبداء أكبر قدر من التعاون لتيسير الأنشطة الإنسانية.

ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام قوانين الحقوق الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان في جميع الظروف. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة الأمين العام لإرسال مجلس تحقيق إلى غزة، ونتطلع إلى التقرير عن نتائج تحقيقاته.

إن السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون معزولا عن التقدم المتزامن في المسارات ذات الصلة. ونلاحظ الخطوات التي اتخذتها حكومة لبنان لبسط سلطتها الكاملة على أراضيها، وتعزيز الاستقرار السياسي في البلاد والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية وتطبيع العلاقات مع بلدان المنطقة. ونضم صوتنا إلى الأمين العام في إدانة الهجمة الإرهابية الأخيرة ضد أفراد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ونطالب بتقديم الجناة إلى العدالة. وندعو جميع الأطراف في لبنان إلى الامتناع عن العنف، والبناء على الزخم العام للوحدة الوطنية والمصالحة التي نجمت منذ توقيع اتفاقية الدوحة، في أيار/مايو ٢٠٠٨، وندعوهم إلى تركيز الجهود على ضمان إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بطريقة حرة ومنصفة وسلمية.

وإذ نكرر تأييدنا للتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نؤكد ضرورة جميع الأطراف المعنية معا على معالجة المسائل العالقة بصورة سلمية مثل الانتهاكات الإسرائيلية الجوية المكثفة للأراضي اللبنانية واستمرار احتلالها للجزء الشمالي من قرية الغجر والمنطقة المجاورة شمال الخط الأزرق، واستمرار عدم حل مسألة مزارع شبعا والتلوث البيئي والإصابات في صفوف المدنيين بسبب امتناع إسرائيل عن تقديم بيانات فنية دقيقة متعلقة بالضربات التي استخدمت فيها قواتها في الماضي الذخائر العنقودية والألغام الأرضية.

السيد لين تسن من (الصين) (تكلم بالصينية): إننا نرحب بهذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

لقد عقد مجلس الأمن اجتماعا، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على المستوى الوزاري بشأن مسألة الشرق الأوسط (الجلسة الـ ٦٠٤٥) واتخذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي أعرب عن تأييده للعملية السلمية

بين فلسطين وإسرائيل والجهود التي يبذلها الفلسطينيون والإسرائيليون لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وأشار الاجتماع أيضا إلى توقعات المجتمع الدولي بالتعايش السلمي بين الدولتين، فلسطين وإسرائيل.

ومع ذلك، وبعد ١١ يوما فقط من اعتماد القرار، شهدت الحالة في الشرق الأوسط تغييرات هائلة. ففي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قامت إسرائيل بعمليات عسكرية ضد قطاع غزة استمرت أكثر من ٢٠ يوما وأدت إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين الفلسطينيين وألحقت أضرارا مادية جسيمة. ولذا تعرضت عملية السلام في الشرق الأوسط لاختبار قاس وانتكاسة كبيرة. وتود الصين أن تؤكد مجددا أنها تعارض أية محاولة لحل المنازعات بالوسائل العسكرية، وكذلك أية أعمال عنف تستهدف المدنيين.

وما برح الوضع الحالي في الشرق الأوسط متوترا وهشا. فلم يتوصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بعد إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار، وما زالت تقع أعمال عدائية وأعمال عنف. كما أن الحالة الإنسانية في قطاع غزة تدعو إلى القلق. وتواجه عملية إعادة الإعمار صعوبات. وما فتئت محنة الشعب الفلسطيني على الضفة الغربية من نهر الأردن مثيرة للقلق أيضا.

وما زالت هناك عوامل متعددة غير يقينية فيما يتعلق باستئناف المحادثات بين فلسطين وإسرائيل. إننا نهيب بجميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، ونبذ العنف والوسائل العسكرية والامتناع عن أية إجراءات من شأنها أن تفاقم التوتر. ونحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على فتح المعابر الحدودية، ووقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية والسماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحياة طبيعية وكريمة. ويساورنا القلق إزاء محنة الشعب الفلسطيني ونناشد المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية والتقنية وغيرها من أشكال المساعدات الأخرى لفلسطين.

إننا نعتقد أنه إزاء الحالة المتوترة والهشة في الشرق الأوسط، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على المجالات الأربعة التالية.

أولا، ينبغي تثبيت الحالة الأمنية من أجل الدفع باتجاه وقف إطلاق النار الدائم. وينبغي للأطراف المهتمة أن تنفذ بالكامل وبحسن نية القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، المتخذ في ٨ كانون الثاني/يناير، بغية التوصل إلى اتفاق شامل ودائم لوقف إطلاق النار في أسرع وقت ممكن. وفي هذا السياق، يجب أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تضطلع بها مصر ودول أخرى في هذا المجال.

ثانيا، يجب احترام الالتزامات بتقديم المساعدة لإعادة بناء قطاع غزة من أجل التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية على الأرض. ونرحب بالنتائج الإيجابية لمؤتمر إعلان التبرعات المعقود في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يترجم تلك الالتزامات إلى أعمال ملموسة. ويجب أن تفتح إسرائيل الممرات الحدودية وأن تكفل إيصال المساعدات الإنسانية والمواد الضرورية لإعادة البناء بدون عوائق. وفي الوقت نفسه، نتوقع من مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام أن يرفع تقريرا لمجلس الأمن في الوقت المناسب يتضمن الاستنتاجات التي خلصت إليها التحقيقات.

ثالثا، يجب القيام بالدفع باتجاه المصالحة الفلسطينية الداخلية. فالمصالحة بين الأطراف الفلسطينية لها أهمية أساسية للحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني ولاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. ونناشد مختلف الفصائل الفلسطينية الدخول في محادثات جادة لحل الخلافات فيما بينها.

رابعا، يجب أن يتم الاستئناف السريع لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد دأبنا دائما على اتخاذ موقف ثابت مفاده أن المحادثات السياسية هي الطريق الصحيح الوحيد المؤدي إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم عملية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بطريقة استباقية أكثر، وبشكل خاص من خلال ضمان احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحدونا الأمل أن تؤدي المجموعة الرباعية دورا أكبر وأن تدفع باتجاه استئناف المحادثات بين فلسطين وإسرائيل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق، لكي تتحقق في أقرب وقت ممكن رؤية إقامة الدولتين، فلسطين وإسرائيل، اللتين تعيشان معا في سلام.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي ولمواصلة أداء دور بناء لإيجاد حل مبكر ومناسب لمسألة الشرق الأوسط وتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتقديم الشكر لوفدكم على عقد عدد كبير من الجلسات المفتوحة. ونعتقد أن ذلك، في نظر أعضاء الأمم المتحدة، يمثل ممارسة صحية. كما أود أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا، وأن أرحب بوجود ممثلي إسرائيل وفلسطين.

وفي المرة الأخيرة التي ناقش فيها مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط كان سكان غزة يعيشون أياما مأساوية. واليوم، نشاهد سيناريو مختلفا، متسما بالهدوء النسبي. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت الحالة الإنسانية في غزة تدعو إلى الاستياء، ولا بد لوفد بلدي من أن يدين مرة أخرى الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل والهجمات الجوية على غزة.

وفي هذا السياق، نقر بأهمية أعمال التضامن مع السكان المتضررين، ولا سيما تدخل مصر، التي أسهمت شيئا فشيئا في تخفيف التوتر وأدت دورا أساسيا في التوصل إلى الاتفاقات الأولية.

وبالنسبة لكوستاريكا، فإن الوضع الإنساني في غزة يستدعي اهتماما خاصا. فالسكان هناك يعتمدون بنسبة كبيرة على المساعدة الإنسانية. ويجب أن تحصل الأمم المتحدة على كل التسهيلات اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية وتنفيذ برامجها بدون أي معوقات. وفضلا عن ذلك، فإن إعادة بناء غزة واستعادة الحياة الطبيعية لسكانها تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا.

إن الخطة الوطنية لإنعاش غزة وإعادة بنائها المبكرين، المقدمة من الحكومة الفلسطينية، بوصفها إطارا عاما لإعادة تنشيط الاقتصاد في غزة، ينبغي أن تسترشد بها إجراءات المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، فإن الالتزامات التي قطعت في مؤتمر شرم الشيخ المعقود في ٢ آذار/مارس، تمثل مساهمة كبيرة لإعادة بناء القطاع، الذي فقد ١٤ في المائة من هياكله الأساسية و ٧٥ في المائة من أراضيه الزراعية.

ولكن الآثار المفيدة لتلك المساهمات لإعادة بناء غزة لن تترجم إلى نتائج باقية ما دامت المفاوضات غير مستأنفة، وطالما لا يتم التوصل إلى اتفاقات عملية بشأن المسائل الجوهرية التي تقود إلى الحلول السياسية الدائمة، بما في ذلك وقف إطلاق النار الدائم.

واليوم، من الأهمية بمكان دعوة جميع الأطراف، مرة أخرى، إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وبناء على ذلك، فإن إعادة الظروف الاعتيادية إلى المعابر الحدودية تمثل هدفا رئيسيا. وعلى الرغم من حدوث تحسن في دخول الاحتياجات الأساسية خلال الأسابيع الماضية، ما زال مستوى دخول

البضائع إلى غزة أقل بكثير من مستواها في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وما زال مستوى المساعدات الإنسانية أدنى بكثير مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الملحة.

إن فتح المعابر أمر حيوي وفقا لأحكام الفقرة ٢ من القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومن المهم أيضا وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر ومنعها من دخول غزة بشكل حر. ومما يسعد كوستاريكا أنه تم التوقيع على اتفاق دولي في ١٣ آذار/مارس، في لندن، من جانب ممثلي تسعة بلدان، وتم في إطاره وضع خطة عمل للاستجابة إلى الشواغل المستمرة بشأن تهريب الأسلحة إلى غزة.

وكوستاريكا أيضا يساورها القلق إزاء كل مستوطنة جديدة تُقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينبغي للمجلس أن يشدد على ضرورة وضع حد لعملية التوسيع المستمرة للمستوطنات غير المشروعة. إننا ندرك تماما، ولا ينبغي لحكومة إسرائيل الجديدة أن تتجاهل توافق الآراء الواسع النطاق في المجتمع الدولي بشأن الحاجة إلى وقف نمو المستوطنات غير الشرعية الذي يتعارض مع الالتزامات التي تم التعهد بها.

إن المصالحة فيما بين الأطراف الفلسطينية مسألة على جانب كبير من الأهمية من أجل العودة إلى عملية السلام التي يجب أن تشارك فيها كل الأطراف الفلسطينية الفاعلة. ومن الأساسي للفصائل الفلسطينية أن تجد الأرضية المشتركة التي تمكنها من العمل بطريقة بناءة ولبعث الأمل لدى شعبها بحياة يسودها السلام والأمان.

ونعرف أن من بين الجهود المبذولة لتحسين الحالة في الشرق الأوسط تلك الجهود الهامة للغاية التي تضطلع بها جامعة الدول العربية. ويحدونا الأمل أن يتم في مؤتمر القمة المقبل في الدوحة تعزيز المبادرات من أجل الوصول إلى سلام دائم في المنطقة، مما يفضي إلى توطيد الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعزيز أمن إسرائيل والتعايش المثمر لمصلحة كلا الشعبين.

وتشيد كوستاريكا بجهود الأمين العام لتكليف مجلس التحقيق بإجراء التحقيقات في الحوادث التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة ومرافقها في غزة خلال الصراع الأخير، ونأمل أن نتلقى الاستنتاجات في المستقبل القريب. إننا نؤمن بأن من الأهمية بمكان بالنسبة لمصداقية منظمتنا أن يجري التحقيق في أية أعمال عدائية ضد منشآت الأمم المتحدة وموظفيها، وأن يتم تحديد المسؤولية عنها.

ونأمل أن يكون مجلس الأمن جزءا من حل يؤدي إلى سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين وإلى بيئة السلام في الشرق الأوسط. يجب على المجتمع الدولي أن يواصل إظهار التزامه بدعم الطرفين وتيسير تحقيق هدفهما المتمثل في التوصل إلى حل دائم للصراع وإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. ولتحقيق ذلك، ندعو إلى الوفاء بالالتزامات التي اعتمدت في عملية السلام على أساس مبادئ مدريد وخارطة الطريق وقرارات هذا المجلس ومبادرة السلام العربية.

وبالمثل، ننوه بعمل جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة عن عملية السلام في الشرق الأوسط. ونتفق مع التقييمات الرئيسية التي قدمها لنا. وكنا نتوق إلى الاستماع للبيانين اللذين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثلة الدائمة لإسرائيل.

اليوم، يجب على المجتمع الدولي التفكير في كيفية توفير قوة دفع جديدة للسعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

والمأزق هنا يقوِّض الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في المنطقة. وسيتوقف الكثير على الكيفية التي ستتصرف بها حكومة إسرائيل بعد انتخاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. ونحن مقتنعون بأن المفاوضات مع الفلسطينيين يجب ألا تُستأنف بحيث تبدأ من الصفر وينبغي لها أن تُجرى مع مراعاة كل الإنجازات السابقة والاتفاقات التي تم التوصل إليها. وبيت القصيد هنا هو ضمان أن تواصل الحكومة الإسرائيلية الجديدة المسيرة نحو تسوية الأزمة بناء على مفهوم حلّ الدولتين وأن تلتزم بضرورة تجميد النشاط الاستيطاني، بما في ذلك القدس الشرقية.

ومن المهام المُلحّة تعزيز وقف إطلاق النار الهش في غزة بجعله دائما ومتبادلا واتخاذ إجراءات أخرى للعودة الكاملة إلى عملية السلام. ولا يمكننا أن نسمح بتكرار مأساة السكان المسالمين في غزة حيث سقط الآلاف، بمن فيهم الأطفال، ضحايا للمواجهات. ومن الضروري أيضا تخليص مواطني جنوب إسرائيل من التهديد الدائم بشن الهجمات الصاروخية على منازلهم. وأفضل سبيل لذلك قيام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

ومن الواضح أنه من الهام ضمان تنفيذ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ، الذي يدعم عملية تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط. وتكتسي الجهود التي تبذلها مصر في ذلك الصدد أهمية بالغة. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لهذه الجهود بهمة. ويحدونا الأمل في أن تتكلل جهود وساطتها بالنجاح. وكان مؤتمر الدول المانحة، الذي عقد في شرم الشيخ وأعرب المجتمع الدولي خلاله عن استعداده للتبرع بأكثر مما هو متوقع من الأموال لإنعاش غزة، قد أسهم إيجابيا في تحقيق ذلك. وستواصل روسيا من جانبها تقديم كل ما يلزم من مساعدة للفلسطينيين.

والصراع الذي نشب مؤخرا في غزة بيّن مرة أخرى أهمية المصالحة بين الفلسطينيين على أساس قانوني مقبول من الجانبين ويشمل مبادرة السلام العربية وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية. والحوار عملية معقدة ولكن يجب أن يستمر. ولا توجد بدائل لتلك العملية. وعلينا الاعتراف بأن الأزمة المحيطة بغزة أسفرت عن نداءات لسحب مبادرة السلام العربية. ويشكل ذلك مصدر قلق بالغ لنا. لقد أصبحت مبادرة السلام العربية التي تدعمها روسيا بقوة جزءا لا يتجزأ من الأساس القانوني الدولي لإحراز التقدم نحو تحقيق السلام الحقيقي في المنطقة. ومن الضروري ضمان عدم التراجع عن ذلك.

وندأب على إجراء التحضيرات لمؤتمر موسكو، الذي يحظى بتوافق دولي في الآراء ويُعقد بناء على قرارات مجلس الأمن وقرارات المجموعة الرباعية. ونرحب بإشارة السيد باسكو إلى ذلك المنتدى الهام المقبل. وسنواصل تفاعلنا مع الأمين العام وجميع الزملاء الآخرين في المجموعة الرباعية استعدادا لمؤتمر موسكو. وسيوفر ذلك المنتدى دفعة جديدة لعملية السلام وسيضمن إضفاء الطابع الشامل عليها. ولا بد من استئناف المفاوضات ليس على المسار الفلسطيني فحسب، بل على المسارين السوري واللبناني أيضا والمسار المتعدد الأطراف. ولن يكفل تحقيق السلام والأمن الشاملين لجميع الشعوب في المنطقة إلا هذه التسوية الشاملة.

تتابع روسيا عن كثب تطورات الوضع في لبنان والجهود السياسية الرامية إلى تهيئة الأجواء بحيث تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر حزيران/يونيه ناجحة وسلمية. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة من لبنان عن تدهور الأوضاع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن أن نسمح بتردي الحالة السياسية في ذلك البلد. ولا بد من حل مشاكل لبنان حصريا عن طريق الحوار الوطني والسعي إلى تحقيق التفاهم

المتبادل بين القوى السياسية في البلد. وستستمر روسيا في تعزيز ذلك. ونرحب بالتقدم المحرز في تطوير العلاقات الثنائية بين لبنان وسوريا. وذلك هو عامل هام آخر لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية التفصيلية. ونحن ممتنون على إتاحة الفرصة لنا للاستماع إلى السفيرين منصور وشاليف. وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك، سأركز على بعض الجوانب التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للنمسا.

شدد وكيل الأمين العام السيد باسكو مرة أخرى في الإحاطة الإعلامية التي قدمها على الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار في الحالة الإنسانية لسكان غزة وضرورة ضمان تحقيق انتعاش مبكر. وأظهرت نتائج مؤتمر شرم الشيخ استعداد المجتمع الدولي لمساعدة سكان غزة على إعادة بناء حياتهم، ولكن علاوة على الدعم الدولي تتطلب هذه المهمة قيام الطرفين باتخاذ إجراءات فورية وحاسمة.

أولا وقبل كل شيء من الضروري أن يرى سكان جنوب إسرائيل وسكان قطاع غزة الاحترام التام لوقف دائم لإطلاق النار. ونشعر بقلق بالغ إزاء هشاشة وقف إطلاق النار المؤقت الحالي ونكرر إدانتنا لهجمات الصواريخ العشوائية. ونتطلع إلى أن توفر إسرائيل على جناح السرعة إمكانية الوصول التام للمواد والعاملين في المجال الإنساني. ونلاحظ التزام إسرائيل بالتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في غزة. كما ننوه بأن الخطوات اللوجستية قد اتخذت بالفعل لتحسين تقديم المساعدات. وللأسف، ما زال هناك نقص شديد في المواد من حيث الكمية ونطاق السلع المسموح بوصولها إلى قطاع غزة.

لا يمكن إحراز التقدم في جهود الإنعاش والتعمير إلا إذا فُتحت جميع المعابر فورا ودون شروط أمام مرور المساعدات الإنسانية والتدفقات التجارية، بما في ذلك مواد البناء الأساسية لإعادة تأهيل البنى التحتية الحيوية والمساكن والعيادات والمدارس. ففتح المعابر وحرية تنقل الأشخاص شرطان لا غنى عنهما لعودة النشاط الاقتصادي العادي وكفالة مستقبل كريم للشعب الفلسطيني.

ولن يُحرز التقدم نحو تحقيق السلام المستدام إلا إذا اقترن بإعادة بناء قطاع غزة باعتباره جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية التي ستقام في المستقبل وآفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الفلسطينيين. كما يتطلب المضي قدما على طريق السلام إعادة بناء الثقة، بما في ذلك زيادة الجميع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وننوه أيضا بالمناقشة الجارية بشأن هذه المسألة في إسرائيل.

تؤكد النمسا من جديد أنه لا بد من إجراء تحقيق شامل في كل الادعاءات بانتهاكات القانون الإنساني الدولي أيا كان مرتكبها. وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء الأمين العام لمجلس التحقيق وننتظر نتائجه باهتمام.

منذ اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٨)، كانت هناك العديد من الانتكاسات والإحباطات. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين استئناف السير ومواصلته بحزم صوب إحلال سلام عادل وشامل. وبالنسبة للجانب الفلسطيني، يعني ذلك توحيد الصف وتشكيل حكومة ملتزمة بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية تؤدي إلى حل الدولتين، بإقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

ووفقا لموقف الاتحاد الأوروبي قاطبة، تؤيد النمسا تماما جهود مصر فيما يتعلق بالمصالحة.

وفيما يتعلق بالقيادة الحالية لإسرائيل وأي قيادة مقبلة فيها، نأمل أن تعزز التزامها بمفاوضات السلام وبحل الدولتين. ونتوقع وقف جميع الأعمال التي تعرض للخطر فرص التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات وقابلية حل الدولتين للاستمرار، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية وبناء حاجز الفصل على الأرض الفلسطينية المحتلة – وهي أعمال تتنافى مع القانون الدولي. فالتجميد الفوري لجميع أنشطة الاستيطان، بما فيها النمو الطبيعي، وتفكيك المواقع المتقدمة للمستوطنات التي أنشئت منذ ٢٠٠١، سيعيد الثقة إلى نفوس من يلتزمون بالسلام من الجانب الفلسطيني وسيقوي موقفهم.

وإذ تنظر النمسا إلى ما يتجاوز نطاق الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تشجع بشدة الأطراف على تكثيف الجهود على جميع المسارات صوب إحلال سلام عادل وشامل في المنطقة، بما في ذلك التعجيل باستئناف المحادثات على المسار السوري – الإسرائيلي. ونرحب بالتقدم المحرز في تبادل السفراء بين لبنان وسوريا. ونود أن نشدد على الأهمية المتواصلة لمبادرة السلام العربية للدفع برؤية الأمن والاستقرار وحسن الجوار بين جميع بلدان المنطقة.

السيد تيندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أشارك المتكلمين إزجاء الشكر إلى السيد باسكو على عرضه بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأعرب عن بالغ امتناني لما وافانا به من معلومات هامة.

في الوقت الذي يجتمع فيه مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، لا يزال الشعب الفلسطيني – لا سيما سكان غزة – يضمد جراح حرب كانون الأول/ديسمبر، التي خلفت العديد من الضحايا، من المدنيين على وجه خاص، ودمرت مرافق أساسية اجتماعية واقتصادية هامة.

وفي سياق الأزمة الإنسانية الحادة التي نجمت عن تلك الحرب، لا سيما في غزة، نرحب بتعبئة المجتمع الدولي الذي، منذ اندلاع المواجهات، لم يدخر أي جهد ليس فحسب لتحقيق وقف للأعمال القتالية، بل أيضا لمساعدة السكان المدنيين.

وفي ذلك السياق، نرحب بانعقاد مؤتمر المانحين في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في شرم الشيخ، بمصر، الذي جاء في الوقت المناسب للاستجابة للأزمة الإنسانية والإسهام في إعادة بناء غزة المدمرة. وعلينا أن نأمل الآن أن الالتزامات التي تم التعهد بها في تلك المناسبة ستنفذ في أسرع وقت ممكن. ويزداد ذلك الأمر أهمية لأن التحديات التي ينبغي التصدي لها، لسوء الطالع، لا تزال عديدة والاحتياجات الإنسانية لا تزال شديدة للغاية.

غير أن المؤتمر كان فرصة أخرى لكي يبدي المجتمع الدولي قدرته على إظهار انخراطه من خلال تضامنه مع سكان في محنة. ويدعو وفد بلدي إسرائيل إلى الانضمام إلى روح التضامن والتعاطف العامة، لا سيما من خلال رفع الحصار المفروض على غزة وجميع القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، وهي شروط مسبقة لاستئناف النشاط الاقتصادي والاجتماعي ونجاح جهود التعمير.

إن الأحداث التي وقعت مؤخرا في غزة، بينت بجلاء مرة أخرى، الظروف الصعبة التي تعمل فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في وقت الصراع. وعملها – وخاصة عمل وكالات الأمم المتحدة، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – عمل رائع ويستحق الثناء على نحو أكبر لذلك السبب. وينبغي إذن مواصلة دعمها وكفالة حماية وسلامة موظفيها ومرافقها الأساسية. وفي ذلك الصدد، نأمل من تحقيقات مجلس التحقيق الذي أنشأه الأمين العام أن يسهم في تسليط الضوء على الهجمات على مرافق الأمم المتحدة.

ولا يزال يساورنا بالغ القلق إزاء أوجه التصعيد العديدة التي تزيد من تفاقم التوترات بين إسرائيل وفلسطين. وندعو الأطراف إلى الامتناع عن استخدام خطابات متطرفة، تشكك في عدد من الإنجازات الهامة التي تحققت، بما في ذلك في إطار خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ومما يسهم في أوجه التصعيد تلك مواصلة سياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية.

ويحث وفد بلدي الحكومة الإسرائيلية المقبلة على وقف تلك السياسة والالتزام بإصرار بروح عملية السلام، التي، وعلى الرغم من المصاعب، لا تزال توفر لنا أفضل الآفاق الممكنة للتوصل إلى تسوية للصراع. كما نود أن نؤكد مجددا دعوتنا إلى الفصائل الفلسطينية لتحقيق المصالحة والوحدة. ولذلك نأمل أن تفضي المفاوضات الجارية فيما بين الفصائل الفلسطينية تحت إشراف مصر إلى تشكيل حكومة توحد جميع الحساسيات السياسية الفلسطينية.

وعلاوة على ما يجري في غزة والضفة الغربية، تزداد المواجهات تفاقما في المنطقة. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس بغية إيجاد أفضل فرص النجاح الممكنة لجميع الجهود الدبلوماسية الجارية.

وفي هذه المنطقة المضطربة، يجب أن نرحب بالهدوء والاستقرار النسبي السائدين في لبنان. وندعو الطبقة السياسية اللبنانية برمتها على مواصلة الامتثال لاتفاق الدوحة الهام المبرم في أيار/مايو ٢٠٠٨، ونأمل أن الانتخابات التشريعية لحزيران/يونيه ستجرى في أفضل الظروف من حيث الأمن والشفافية والعدالة. ولتفادي التوترات التي لا طائل منها في ذلك البلد، نود أن نشدد مرة أخرى على مدى أهمية الامتثال للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ويشكل التحسين التدريجي للعلاقات السورية – اللبنانية مبررا آخر للارتياح. ونأمل أنه سيمكن من حل المسائل الثنائية العالقة بصورة توافقية ونهائية.

وأخيرا، وإذ أعود إلى تناول الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، نعرب عن الأمل في أن ينعقد مؤتمر موسكو في أقرب وقت ممكن، وأن يسهم في تجديد زخم مفاوضات أنابوليس. وينبغي أن يؤدي ذلك الزخم، بدوره، إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن. غير أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا أوجدنا الحد الأدنى من شروط الثقة المتبادلة بين الأطراف، بما في ذلك إنهاء سياسة الاستيطان، وتبادل الأسرى، ورفع الحصار عن غزة، وفتح المعابر، ووقف إطلاق الصواريخ، والمصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية.

وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، بما فيه مجلس الأمن، أن يعقد العزم على مساعده الأطراف. وبعبارة أخرى، لا بد من إسهام جميع الأطراف إن كنا نريد إحلال سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ولذلك ندعو الأمم المتحدة وجميع الدول والمنظمات الملتزمة بعملية أن تواصل جهودها.

السيد كواري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الزملاء إزجاء الشكر للسيد باسكو على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، كما أشكر ممثلي إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وأود أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ولا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في غزة. فلم يتغير أي شيء يذكر منذ آخر مناقشة عقدناها بشأنها. ولم يتم بعد تعزيز إعلاني وقف إطلاق النار من جانب واحد من لدن الطرفين في كانون الثاني/يناير، بوضع نظام مناسب لوقف إطلاق النار. ونكرر دعوة الطرفين إلى تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بصورة تامة.

ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة خطيرة. وتضطلع الأمم المتحدة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بدور حاسم. ونحث إسرائيل على السماح بوصول المعونة والمواد الإنسانية إلى غزة بحرية وبدون عراقيل.

ونشيد بإطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية إلى غزة. واستنادا إلى المبادئ الإنسانية الهامة التي ينبغي أن تحترمها جميع الأطراف، سيسمح الإطار بإدخال مجموعة واسعة من المواد إلى غزة وبطريقة مرصودة لضمان عدم وصولها إلا للمتلقين المستهدفين.

كما أن غزة بحاجة إلى إعادة الإعمار. وقد شجعتنا الالتزامات التي قطعت في مؤتمر شرم الشيخ. وأعلنت المملكة المتحدة أننا قدمنا مبلغا إضافيا قدره ٤٤ مليون دولار للمساعدة في إعادة بناء المدارس والمنازل والمستشفيات. وبذلك تصل استجابة المملكة المتحدة لأزمة غزة الأخيرة إلى مبلغ ٧٠ مليون دولار تقريبا. كما أكد مؤتمر شرم الشيخ على ضرورة إعادة فتح معابر غزة أمام التجارة المشروعة وتنقل السكان. ونحن نرى أن ذلك أمر أساسي على السواء لجهد إعادة الإعمار ولعملية السلام بشكل عام.

ولئن كان على إسرائيل أن تعيد فتح المعابر، فإن شواغلها حيال تهريب الأسلحة والذخائر غير القانونية إلى غزة لا بد من معالجتها أيضا. وما زالت مصر تتحمل المسؤولية الأمنية المباشرة، ولكن يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بالمزيد من العمل. وذلك أحد الأسباب وراء استضافتنا لاجتماع في لندن في ١٣ آذار/مارس، ووافق الاجتماع على برنامج عمل يهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع تهريب الأسلحة والذخائر ومكونات الأسلحة، دعما للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وكما قال الممثل الدائم لإسرائيل، ينبغي أيضا أن نشير اليوم إلى محنة جلعاد شاليط، الذي ظلت تحتجزه حماس لأكثر من ١ ٠٠٠ يوم. ونحن نرى أن من دواعي الأسف العميق أنه يبدو أن المفاوضات الرامية إلى تأمين إطلاق سراح شاليط قد انهارت. كما شعرنا بقلق عميق جراء محاولة تفجير سيارة ملغومة في أحد المراكز التجارية في حيفا. ومن المروع بشكل خاص أن الجهاز كان مصمما بشكل واضح لقتل المدنيين الأبرياء وإصابتهم.

واتسم الصراع الذي دار مؤخرا في غزة بادعاءات خطيرة بسوء السلوك من الجانبين. ورحبنا بقرار الأمين العام بتشكيل مجلس تحقيق وللإبلاغ عن حوادث وقوع هجمات على منشآت الأمم المتحدة. كما نرحب بقرار الحكومة الإسرائيلية لإجراء تحقيقها الخاص في الادعاءات الموجهة ضد قواتها، بما في ذلك، كما نأمل، الادعاءات التي وردت قبل وقت قصير في وسائط الإعلام.

ومع أن تركيز المجلس ظل منصبا عن حق على غزة في الأشهر الأخيرة، ينبغي ألا نتجاهل الحوادث التي وقعت في الضفة الغربية. وما زلنا نشعر بقلق عميق جراء ازدياد النشاط الاستيطاني هناك، بما في ذلك في القدس الشرقية، وبما في ذلك التهديدات بهدم المنازل في منطقة سلوان المجاورة للمدينة القديمة والإشعارات بالإخلاء التي أصدرت لأسرتي الرواي وهارون. وكما قال الوزير البريطاني للشرق الأوسط، السيد بيل راميل، في ٢١ آذار/مارس،

> ”هذه الإشعارات بالإخلاء لا تؤدي إلى إحلال السلام. ونحن ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى أن توقف فورا هذه الإشعارات بالإخلاء“.

إن المشاكل المستمرة في غزة والضفة الغربية تؤدي إلى تعزيز ضرورة تنشيط العملية السياسية في الشرق الأوسط. ونحن نرحب بالمحادثات التي أجريت مؤخرا في القاهرة

والرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بوصفها خطوة نحو تحقيق الوحدة الفلسطينية اللازمة ليس لإعادة بناء غزة فحسب، بل أيضا لإجراء الانتخابات وإحلال السلام. وينبغي أن يقود تلك العملية الرئيس عباس، بدعم من المجتمع الدولي.

ونحن نتطلع إلى العمل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة صوب إحلال السلام الدائم في المنطقة. ويحدونا الأمل في أن تصدر الحكومة الجديدة بيانا مبكرا وقويا تعرب فيه عن نيتها الانخراط في عملية السلام في الشرق الأوسط، استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين ومبادرة السلام العربية. ونرى أن هذا هو السبيل الوحيد لإحلال السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وأخيرا، فإن مشاكل لبنان أيضا تبقى بدون تسوية، بالرغم من إحراز بعض التقدم، على النحو الذي أبلغ به السيد باسكو. وما زال استمرار الهجمات بالصواريخ وعمليات التحقيق الجوي مدعاة للقلق. وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى جهدها للمحافظة على الهدوء وإحراز تقدم إضافي بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك نزع سلاح المليشيات وتأمين وترسيم الحدود، وبشأن مركز قرية الغجر وشبعا.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناني لوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على بيانه وللمراقب الدائم عن فلسطين ولسفيرة إسرائيل على بيانيهما. كما أود أن أعلن تأييدي التام للبيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويتعين على دول المنطقة والمجتمع الدولي كفالة أن تمكن الفترة الانتقالية الحالية من وضع الأسس لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وعلى النحو الذي شدد عليه رئيس جمهوريتنا، فإن إحلال السلام أمر ممكن حتى وإن كان يتطلب تنازلات مؤلمة وشجاعة سياسية حقيقية.

أود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية.

إذ أنتقل إلى الكلام عن الحالة في غزة، فإن توطيد وقف إطلاق النار، الذي يتطلب التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ما زال يشكل أولوية. ووضع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) المعايير الرئيسية لوقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك إعادة فتح المعابر وإنشاء آليات لضمان وقف تهريب الأسلحة والذخيرة. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود المصرية وندعو جميع الأطراف إلى المضي قدما وبسرعة نحو التوصل إلى اتفاق.

إن فرنسا والاتحاد الأوروبي عازمان على تحمل جميع مسؤولياتهما في دعم التنفيذ الكامل للقرار. وأعلن الاتحاد الأوروبي استعداده لإعادة إطلاق بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي – بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في رفح – حالما تسمح الظروف ودرس الاتحاد احتمال تمديد مساعدته لتشمل المعابر الأخرى إذا تم ضمان الأمن هناك.

ومسألة فتح المعابر أمر حاسم لتحسين الحالة الإنسانية ولكفالة إعادة إعمار غزة المقرر إنجازه. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد مؤتمر شرم الشيخ وبالتبرعات التي أعلنت. ومن الأهمية بمكان أن الاجتماع كان متعلقا على السواء بغزة والاقتصاد الفلسطيني بأسره. ويشكل ذلك الجهد جزءا من متابعة مؤتمر باريس وهو يذكرنا بأن على السلطة الفلسطينية أن تضمن إدارة وملكية أي جهود لإعادة الإعمار.

ولا يوجد أي حل عسكري للأزمة في غزة. لقد دنا عدة مرات، وما زلنا ندين، إطلاق الصواريخ على إسرائيل. كما دنا العمليات البرية الإسرائيلية في غزة وقصف الجيش

الإسرائيلي للمستشفيات الفلسطينية ومباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وتشير فرنسا إلى أنه لا بد من احترام القانون الإنساني الدولي في كل مكان، وفي جميع الظروف ومن جانب جميع أطراف الصراع. وفي ذلك السياق، أيدنا قرار الأمين العام بتشكيل مجلس للتحقيق، ونتوقع أن تقدم استنتاجات مجلس التحقيق إلى مجلس الأمن.

وبالتوازي مع الجهود المذكورة، تواصل فرنسا تأييد إطلاق سراح شاليط غلعاد فورا وبدون شروط. ونؤيد جهود الوساطة المصرية وما زلنا نتابع المناقشات الجارية باهتمام كبير.

وتتعلق نقطتي الثانية بالمراحل التي لا بد من قطعها بغية وضع عملية السلام في المسار السليم.

وأود أن أبرز هنا، أولا، أهمية تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. وعلى الفلسطينيين أن يتمكنوا من الكلام بصوت واحد. ولن يتم التوصل إلى أي اتفاق للسلام مع جزء واحد من الشعب الفلسطيني ولا توجد دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء بدون غزة. وبالرغم من أن المناقشات الرامية إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية تواجه صعوبات عديدة، فإننا ما زلنا نساند جهود الوساطة المصرية.

ويحدونا الأمل في التمكن من اتخاذ خطوة هامة، وخاصة بالنظر إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدوحة والرامي إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. وبطبيعة الحال، تضطلع دول المنطقة بدور هام في هذا الصدد. وعندما يكون الوقت مناسبا، سنكون على استعداد للعمل مع أي حكومة للوحدة الوطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية لعملية السلام وتقبل استئناف المفاوضات مع إسرائيل بغية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وما زلنا نؤيد تأييدا تاما مبادرة السلام العربية، التي ينبغي أن تشكل قاعدة أساسية للتسوية الشاملة والدائمة في الشرق الأوسط. وتوقعاتنا كبيرة بنفس القدر فيما يتعلق بالسلطات الإسرائيلية الجديدة. وبالرغم من تكرار الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي بالإجماع، لا تزال الأنشطة الاستيطانية مستمرة. وأدت إلى تفاقم ذلك موجة من تدمير المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية. وعلى النحو الذي أشار إليه رئيس جمهوريتنا، فإن سياسة الاستيطان، لكونها تجعل آفاق إقامة دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء أمرا أكثر صعوبة، لا تسهم في تحقيق السلام لإسرائيل، ولكنها على العكس، تؤدي إلى زيادة الأخطار. وبغية عدم تعريض عملية السلام للخطر، على إسرائيل أن تتصرف بطريقة قوية الآن، وبدون تأخير. ولا بد من تجميد سياسة الاستيطان تجميدا تاما، اتساقا مع جميع الالتزامات التي قطعت منذ اعتماد خريطة الطريق.

وفضلا عن ذلك، نؤيد استئناف المحادثات، في أقرب وقت ممكن، بين سوريا وإسرائيل، ونجاح هذه المفاوضات أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

إن العناصر التي أشرت إليها من فوري ستحدد، في هذه المرحلة الحاسمة للشرق الأوسط، إحراز التقدم نحو الاستئناف اللازم للمفاوضات من أجل إنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء وآمنة ومستقلة وديمقراطية وتعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل وداخل حدود آمنة ومعترف بها. ويجب أن يستند إحلال السلام إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. ويضطلع المجتمع الدولي ومجلس الأمن بدور هام في هذا الصدد. ومع أننا مقتنعون بأن التفاوض بشأن السلام سيتم بين الإسرائيليين والفلسطينيين أولا، فإن فرنسا مصممة على اتخاذ أي مبادرة مفيدة أو تأييد هذه المبادرة.

اسمحوا لي أن أختتم ببضع كلمات عن الحالة في لبنان. أولا، ترحب فرنسا بتعيين سفير سوري في بيروت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، وفقا للالتزام الذي اضطلع به رئيسا الدولتين السورية واللبنانية. وفي أعقاب إقامة علاقات دبلوماسية، وافتتاح سفارات وتعيين سفير لبناني في الجمهورية العربية السورية، تعتبر هذه خطوة تاريخية في تطبيع العلاقات بين هذين البلدين.

لقد كررت السلطات الفرنسية أيضا، بمناسبة زيارة الرئيس سليمان إلى باريس، دعمها للبنان والتزامها بتنفيذ اتفاق الدوحة، الذي مكن الشعب اللبناني من استئناف طريق الحوار والمصالحة الوطنية. ويأمل بلدي في أن تجري الانتخابات التشريعية في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في مناخ يسوده الاستقرار والاحترام للمعايير الديمقراطية، وهي ستسهل تعزيز وحدة واستقلال لبنان، الذي نطمح إليه جميعا.

لقد رحب بلدي أيضا بإنشاء المحكمة الخاصة للبنان في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، الهادفة إلى وضع حد للإفلات من العقاب، وضمان أن تسود العدالة في لبنان. ونذكر أيضا أهمية استمرار تعاون الدول مع مكتب المدعي العام، حسب طلب قرار مجلس الأمن ١٨٥٢ (٢٠٠٨).

ما انفكت فرنسا ملتزمة تماما بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، نعلق أهمية خاصة على تعزيز التعاون الثلاثي في الميدان، تحت رعاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ ونزع سلاح الميليشيات في إطار الحوار الوطني؛ والتنفيذ الصارم للحظر على الأسلحة؛ وتسوية مسألة الغجر. ويجب إحراز تقدم في مسألة مزارع شبعا في وقت من الأوقات. ونرحب بالعمل الذي اضطلع به الأمين العام بهذا الهدف، وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بعملية دبلوماسية حقة.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد مناقشة اليوم المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط. أود أيضا أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية. ونقدر البيانين اللذين أدلى بهما المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل.

لقد مضى أكثر من شهرين منذ إعلان الطرفين لوقف نار أحادي الجانب، ولكن الحالة في غزة لا تزال تشكل مصدر قلق عميق. وندعو جميع الأطراف إلى القيام بكل جهد ممكن لإبرام اتفاق دائم وفعال لوقف إطلاق النار، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بشكل كامل. إن إعادة فتح نقاط العبور بشكل مستدام ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة تمثل عناصر أساسية من أجل وقف فعال لإطلاق النار.

لا تزال الحالة الإنسانية في غزة خطيرة جدا. فنسبة ٦٥ في المائة من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر، و ٣٧ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع. ولا يزال ٤٠ ٠٠٠ شخص في غزة غير قادرين على الحصول على الماء من خلال الشبكات العامة. علينا تذكير أنفسنا أنه لم يطرأ تحسن يُذكر في غزة. وتبقى الحصول على مواد الإنعاش الإنساني وفتح المعابر شواغل تتسم بالأولوية. ونحث إسرائيل بقوة على القيام بمزيد من الجهود لتحسين وصول البضائع والعاملين في المجال الإنساني إلى غزة.

وفي الوقت نفسه، ندين الهجمات المتقطعة بالصواريخ على الأراضي الإسرائيلية حول مناطق العبور الأمني. ويجب وقفها فورا. فهي تقوض أمن المواطنين الإسرائيليين، وجهود إعادة الإعمار وعملية السلام.

علينا أن ندرك أهمية حشد الدعم الدولي المتسق من أجل احتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية وتلك المتعلقة بإعادة الإعمار. ومما يثلج الصدر أن مؤتمر شرم الشيخ

الذي انعقد في وقت مبكر من شهر آذار/مارس قد نجح في حشد موارد تزيد قيمتها عن ٤ بلايين دولار.

أما اليابان فقد تعهدت بتقديم ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني، وستقدم مساعدة إلى المواطنين المحتاجين في الوقت المناسب. كما ندعم تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال مبادرة الممر إلى السلام والازدهار. وتهدف هذه المبادرة إلى المساعدة على إنشاء دولة فلسطينية. وسنقدم أيضا مساهمة إيجابية في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

تتسم المصالحة الفلسطينية بأهمية قصوى بالنسبة لإعادة إعمار غزة بفعالية وتقدم عملية السلام. ونحث القادة الفلسطينيين على مضاعفة جهودهم لتتم المصالحة في أسرع وقت ممكن. وتواصل اليابان تأييد الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية في الجهود الرامية إلى إعادة توحيد الضفة الغربية وغزة.

لقد شجعتنا جهود القادة العرب لتهيئة بيئة تتيح تقدم المنطقة ككل. ونحن على ثقة بأن مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في الدوحة، قطر، سيعزز التعاون بين دول المنطقة. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية المقبلة نفسها بالحل القائم على أساس دولتين، وأن تعمل مع السلطة الفلسطينية لإعادة عملية السلام.

إننا نعترف بأن الأمم المتحدة، تحت قيادة الأمين العام، تقوم بدور حيوي في الأراضي الفلسطينية في مجالات المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار. ونود أن نكرر تقديرنا للعمل الشجاع لموظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خلال هذه الفترة الصعبة. كما نثني على عمل وكالات الأمم المتحدة في دعم جهود السلطة الفلسطينية في إعادة الإعمار.

إن الضرر والإصابات التي حصلت في مبنى الأونروا وغيره من مرافق الأمم المتحدة غير مقبولة، وينبغي ألا تتكرر هذه الهجمات. ونقدر نية الأمين العام بإبلاغ مجلس الأمن بنتائج مجلس التحقيقات.

إننا نتوقع تطور سياسي جديد في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ومن الضروري لكل الأطراف أن تحترم العمل تجاه التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). من أجل ذلك الهدف، على إسرائيل أن تجمد الأنشطة الاستيطانية، وفقا للمبادئ الواردة في خارطة الطريق.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال الحوار والالتزام السياسي والمفاوضات. ومن جانبنا، سنواصل القيام بالجهود للتأثير إيجابا على عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط. ونرحب أيضا بالبيانات التي ألقاها الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم للسلطة الفلسطينية.

على الرغم من اتخاذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وتوقف الاعتداءات الأحادية الجانب في الضفة الغربية، إلا أن هدوءا مشوبا بالتوتر يسود الشرق الأوسط. والأزمة الإنسانية التي تسبب بها الصراع لم تحل بعد، ولا تزال تمثل تهديدا لاستقرار المنطقة. والآن، أكثر من أي وقت مضى، من الحتمي أن تكرر كل الأطراف المعنية التزامها بالحوار السياسي، وبعملية السلام، وبإنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

لقد أظهرت الأزمة الأخيرة في غزة مرة أخرى أن الأسلحة لن تحل الصراع. وبعد بضعة أسابيع فقط على الوقف الجزئي للاعتداءات، نلاحظ بقلق أن الهجمات الصاروخية قد استؤنفت من غزة باتجاه جنوب إسرائيل، وكان أحدثها البارحة في عسقلان، كما تواصلت الغارات الجوية من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية على غزة. ويدين وفدي أعمال العنف هذه، ويحث مرة أخرى جميع الأطراف على احترام أحكام القانون الإنساني الدولي في جميع الأوقات.

إضافة إلى هذه الأحداث، نلاحظ أن انعدام التقدم المهم في الحوار ما بين الأطراف الفلسطينية، والتأخير في تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة قد أديا إلى وقف مؤقت لعملية السلام.

نعتقد أيضا أن مواصلة سياسة التدمير وأنشطة الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية أمر لا يبشر بالخير في المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أو في إحلال السلام الدائم. ولذا ندعو الأطراف إلى تنفيذ أحكام القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في أقرب وقت ممكن، كونها تتضمن العناصر الضرورية لإرساء وقف دائم لإطلاق النار وتجديد الحوار. علينا أن نتذكر هنا أن وقفا دائما لإطلاق النار لن يكون ممكنا إلا من خلال إدخال آلية مراقبة، وأنه سيوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة إلى قطاع غزة، الذي شكل أحد المسائل المحورية المؤدية إلى الأزمة الأخيرة. ونشيد في هذا المقام بمصر لما تتخذه من خطوات لتيسير الحوار الفلسطيني الداخلي وإرساء الأساس لعقد اتفاق بشأن غزة. كما نشيد بالمجتمع الدولي لما يبذله من جهود لحل الأزمة الإنسانية وبدء جهود التعمير في أقرب وقت ممكن.

وينبغي لنا أن نضاعف جهودنا لإحراز تقدم على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي للمانحين المعقود في شرم الشيخ في أوائل آذار/مارس. لقد كانت نتيجة ذلك المؤتمر مشجعة، فهي تمثل نقطة انطلاق لاعتماد نهج طويل الأجل في الاستجابة للأزمة الإنسانية، مع مراعاة الجوانب الأساسية مثل الفتح الدائم لجميع المعابر الحدودية؛ ودعم إعادة بناء البنية الأساسية؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة لغزة؛ وتعزيز الحكم. وقد أتاح ذلك الجهد الجماعي الحصول على تعهدات يقترب مجموعها من ٤,٥ بليون دولار. ونثق بأن تلك التعهدات سوف تترجم إلى إجراءات ملموسة لصالح السكان المدنيين والاستقرار الإقليمي.

وتشارك المكسيك في ذلك المجهود بتقديم مساهمة إلى برنامج الأغذية العالمي، من خلال عملية شريان الحياة التي ينفذها في غزة، والتي توفر الغذاء للمتضررين بالصراع وتشجع على ذهاب الأطفال إلى مدارسهم. كما سنواصل المساهمة بصورة نشطة في عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) التي تصرفت بطريقة مثالية خلال الصراع الأخير.

ويشعر وفد بلادي بالقلق إزاء استمرار إعاقة العمل الإنساني، وبخاصة في ما يتعلق بوصول المساعدة الإنسانية والمواد اللازمة لإعادة بناء غزة. وفي بعض الحالات، تمثل الإجراءات المتخذة انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي. ونذكر، هنا، بأهمية تنفيذ أحكام القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بخصوص التزام جميع الأطراف المشاركة في صراع مسلح بالامتثال التام لقواعد القانون الدولي ومبادئه السارية عليها وذات الصلة بحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وبخاصة القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ونرحب بقرار الأمين العام إنشاء لجنة تحقيق لتسليط الضوء على الهجمات على المرافق التابعة للأمم المتحدة في غزة؛ وننتظر نتائج تحقيق تلك اللجنة وتحديد الإجراءات التي ستتخذ لمنع وقوع حوادث أخرى من هذا القبيل. كما ندعو حكومة إسرائيل إلى دعم التحقيق المستمر– الذي يجري بمبادرة منها – بخصوص الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني الدولي خلال العمليات العسكرية في غزة. ونأمل أيضا في إجراء تحقيق بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من قبل حماس.

غدا يمر ٣٠ عاما على توقيع اتفاق السلام التاريخي بين إسرائيل ومصر. وليتسنى تكرار ذلك النموذج في المنطقة، يجب تحقيق ثلاثة أهداف. أولا، ينبغي استئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية مع التزام ثابت من قبل الطرفين بإجراء حوار بناء بدون شروط مسبقة. وفي السياق الحالي، يتوقف بلوغ ذلك الهدف على إحراز تقدم في الحوار الفلسطيني الداخلي وعلى إرادة الحكومة الجديدة في إسرائيل في دعم عملية السلام. وتبدو تصريحات رئيس الوزراء الجديد أمس بهذا الخصوص مشجعة.

ثانيا، يجب أن يكون هناك التزام مستمر من قبل إسرائيل ولبنان بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويجب مواصلة تطبيع العلاقات بين لبنان سوريا. ويسعدنا أن نلاحظ أنه نتيجة لاتفاق الدوحة في أيار/مايو ٢٠٠٨، يسود الهدوء لبنان حتى الآن في خضم الاستعدادات للانتخابات البرلمانية المقرر أن تجرى في حزيران/يونيه هذا العام. ولكننا نأسف للحوادث التي وقعت أثناء إحياء ذكرى اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وللخبر المأساوي عن اغتيال كمال مدحت أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان مؤخرا.

ثالثا، يجب استئناف الاتصالات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا والتي اضطلعت تركيا بدور رئيسي فيها في السابق. وبصفة خاصة، سوف تمكن مساعي المبعوثين الخاصين الذين عينهم رئيس الولايات المتحدة من إحراز تقدم بخصوص هذه المسألة.

وختاما، أؤكد مجددا التزام وفد بلادي بمواصلة دعم إجراءات مجلس الأمن والدول المهتمة بغية بلوغ تلك الأهداف، مع إعطاء الأولوية دائما للمساهمة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تقدمها، انطلاقا من الاقتناع بأن الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط سيتحققان نتيجة للحوار والتفاوض وليس استخدام القوة.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية والترحيب بالممثلة الدائمة لإسرائيل وممثل السلطة الفلسطينية.

قدم لنا وكيل الأمين العام الكثير الذي يسترعي الاهتمام. وفي البداية، أود أن أناقش الحالة الإنسانية في غزة. إن الولايات المتحدة ملتزمة بشدة بتخفيف المعاناة المباشرة للسكان هناك. ونحن مصممون أيضا على العمل بقوة من أجل إقرار سلام دائم يوفر مستقبلا مستقرا ومزدهرا للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ومع ذلك، لا يمكن فصل استجابتنا للاحتياجات الملحة في غزة عن جهودنا الأوسع على المدى الطويل لتحقيق سلام شامل.

لقد ساهمت حكومة بلادي حتى الآن بأكثر من ٦٦ مليون دولار لتوفير الطعام والماء والأدوية والمأوى لسكان غزة. وفي مؤتمر المانحين المعقود في ٢ آذار/مارس في شرم الشيخ، أعلنت وزيرة الخارجية كلينتون عزمنا على مساندة السلطة الفلسطينية وإنعاش غزة بما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار في صورة مساعدات. ومن شأن ذلك التعهد، الذي أعد بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية

وسيعرض على الكونجرس الأمريكي، توفير المساعدة لسكان غزة وتعزيز تنمية الضفة الغربية.

وتعمل الولايات المتحدة مع الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية لتلبية الاحتياجات الملحة الإنسانية وفي مجال الميزانية والأمن وتطوير البنية التحتية في غزة. ويمثل الدعم المباشر لميزانية السلطة الفلسطينية أحد أسرع السبل لتلبية تلك الاحتياجات: فالسلطة الفلسطينية تنفق أكثر من ٥٠ في المائة من ميزانيتها المتكررة في غزة. وعلى سبيل المثال، يواصل موظفو السلطة الفلسطينية في مستشفيات غزة ومدارسها تقديم الخدمات الأساسية لسكان غزة في ظل ظروف صعبة في أغلب الأحوال.

ومن خلال مساعدتنا ودعمنا للسلطة الفلسطينية، فإننا نسعى إلى تعزيز الظروف التي يمكن في ظلها إقامة دولة فلسطينية - دولة تعيش في سلام مع إسرائيل وجيرانها ويمكن مساءلتها أمام شعبها، دولة يمكن أن يفتخر بها الفلسطينيون في كل مكان. تلك هي الدولة الفلسطينية التي نتصورها جميعا والتي من واجبنا جميعا المساعدة على إقامتها.

ونحن على اتصال مع حكومة إسرائيل على أساس يومي بشأن حجم ونطاق المواد الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني الذين يدخلون غزة. ونشجع إسرائيل على تيسير إدخال المواد الإنسانية إلى غزة وتخفيف القيود على المواد التي توجد حاجة ماسة إليها، بما في ذلك إمدادات مواد البناء الضرورية. وفي إطار وقف دائم لإطلاق النار، ينبغي فتح المعابر الحدودية لغزة للسماح بتدفق المعونات والتجارة بقوة، مع وجود نظام ملائم للرصد يشترك فيه المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية معا. كما أننا نشاطر إسرائيل القلق إزاء مصير العريف غلعاد شاليط ونحث على إطلاق سراحه فورا.

أود أيضا الإعراب عن تقديرنا العميق للرئيس مبارك ولحكومة مصر لمثابرتهما في الدفع باتجاه وقف دائم لإطلاق النار في غزة وجنوب إسرائيل وفي استضافة محادثات المصالحة الفلسطينية. إن الولايات المتحدة تقدر قيادة مصر في المنطقة ودعمها للسلام. ونؤيد جهودها لتشكيل حكومة وحدة فلسطينية يمكن أن تكون طرفا حقيقيا في السلام وأن تحقق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء من خلال الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والقبول بالاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق.

ويشكل تهريب الأسلحة إلى غزة واستمرار حماس في شن الهجمات بالصواريخ تهديدا خطيرا ومباشرا للسلام والأمن على الصعيد الإقليمي، لأنه يعرض حياة الأبرياء للخطر ويهدد بإشعال جولة أخرى قاتلة من العنف. وبالعمل مع شركائنا في المنطقة وخارجها، تلتزم الولايات المتحدة بالعمل السريع على إيجاد آليات جديدة لوقف تهريب الأسلحة هذا.

ونرحب ببرنامج العمل الذي اتفقت عليه في لندن في ١٣ آذار/مارس تسع دول هي: ألمانيا وإيطاليا والدانمرك وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا والولايات المتحدة. وهذه المبادرة التي تتفق مع قرارات مجلس الأمن الحالية، فضلا عن الاتفاقيات والنظم المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدم الانتشار، سوف تعزز قدرة المجتمع الدولي على دعم الوقف الدائم لإطلاق النار. فهي توفر منهاجا شاملا لتعاون معزز وتبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية والانخراط الدبلوماسي والقيام بالأنشطة العسكرية والأنشطة الخاصة بإنفاذ القانون. وسوف تجتمع البلدان المشاركة بصفة منتظمة وقد اتفقت على أن يظل باب الانضمام إلى المبادرة مفتوحا أمام الآخرين الذين يرغبون في ذلك.

وتتمثل سياسة الولايات المتحدة في التحرك السريع والنشط سعيا لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. ونحن منخرطون في دبلوماسية تتسم بالإصرار والقوة، مهتدين في جهودنا بقيادة المبعوث الخاص ميتشل. غير أن السلام الدائم يتطلب ما هو أكثر من مجرد وقف إطلاق النار. ونحن نحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب خارطة الطريق والامتناع عن القيام بأي أنشطة لا تساعد قضية السلام في الشرق الأوسط.

وقد أوضحنا لإسرائيل أن النشاط الاستيطاني غير مفيد، وندعو إسرائيل إلى تفكيك المراكز المتقدمة المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. كما ندعو الدول العربية، بناء على مبادرة السلام العربية، إلى أن تمد أيديها إلى إسرائيل حتى تبرهن بالأفعال فضلا عن الأقوال على أن لإسرائيل مكان دائم وآمن في المنطقة. وسوف تنخرط الولايات المتحدة في دعم الأطراف في مسيرتها صوب تحقيق سلام شامل بين إسرائيل وجميع جيرانها، يحترم مكان إسرائيل الحق في مجتمع الدول ويشمل وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وقد أشار الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية كلينتون والسفيرة رايس إلى رغبتهم في الانخراط في الشرق الأوسط بشكل مستمر ويستند إلى المبادئ. وكما أشار الرئيس أوباما، تعتزم الولايات المتحدة انتهاج سبيل الحوار مع جميع بلدان المنطقة، بما فيها سوريا. وفي ٧ آذار/مارس، توجه مسؤولون من الولايات المتحدة إلى دمشق لمتابعة المناقشات التي سبق إجراؤها في واشنطن العاصمة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن سوريا من القيام بدور بنّاء في المنطقة بتقديم الدعم للمصالحة الفلسطينية، على سبيل المثال، استنادا إلى الالتزامات التي تعهدت بها منظمة التحرير الفلسطينية، ولأمن العراق واستقراره، ولإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحرة في لبنان.

وقبل أن أختتم، أود أن أذكر عدة نقاط ضرورية فيما يتعلق بالحالة في لبنان. فمن دواعي الأسف أن هذه أيضا ترتبط بخطر العنف الذي لا تخف حدته. والولايات المتحدة تدين الهجوم الذي أودى يوم الاثنين بحياة كمال مدحت، مستشار ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وأفراد حرسه الشخصي. ونهيب بجميع الأطراف أن تحترم سيادة القانون وتتخلى عن استخدام العنف. وتؤيد حكومة بلادي الحكومة اللبنانية فيما تبذله من جهود لتوفير الأمن وضمان تقديم مرتكبي هذا الهجوم للعدالة.

وما زال القلق يساورنا بصفة خاصة إزاء جهود حزب الله المستمرة لإعادة التسلح. ويشكل تهريب الأسلحة في لبنان، كما يشكل في غزة، تهديدا مستمرا للسلام والأمن في المنطقة. ولن ينعم المدنيون اللبنانيون بالأمن الحقيقي حتى يتخلى حزب الله والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة وغيرها من المليشيات عن أسلحتها. فلا بد أن تكون حكومة لبنان هي السلطة العسكرية الوحيدة في ذلك البلد. وتواصل الولايات المتحدة الضغط على جميع الأطراف لدعم إجراء انتخابات برلمانية حرة ونزيهة وشفافة، لا يشوبها العنف السياسي، في لبنان. وينبغي أن يكون شكل حكومة لبنان المقبلة وتكوينها من اختيار اللبنانيين أنفسهم، ومن أجل لبنان وبمعزل عن التدخل الخارجي.

وأخيرا، نرى أن افتتاح المحكمة الخاصة بلبنان في لاهاي في ١ آذار/مارس بادرة مشجعة، ولدينا ثقة في أن المحكمة ستقدم للعدالة من قاموا بتمويل وتخطط وتنفيذ اغتيالات رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وآخرين. وقد برهن قيام المحكمة على الإصرار المشترك للبنان والمجتمع الدولي على إنهاء حقبة اتسمت بالإفلات من العقاب على الاغتيالات السياسية في لبنان. وستواصل الولايات المتحدة دعم المحكمة، ونشجع كل الملتزمين بتعزيز العدالة في لبنان على أن يحذوا حذونا.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بوكيل الأمين العام باسكو ونشكره على أنه قدم لنا تحليلا للتحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي. كما أود أن أرحب بحضور سفيرة إسرائيل وممثل السلطة الفلسطينية.

في أعقاب العنف الذي شهدته غزة، يجدر بنا أن نولي اهتمامنا المستمر لأولويتين: تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة إعمار غزة مع تهيئة الأوضاع لإنعاش عملية السلام واستمرارها بأسرع ما يمكن. إن غزة تواجه تحديا هائلا يتمثل في إعادة الإعمار. وندرك أن الحاجة مستمرة إلى توفير المعونة الإنسانية ومواد إعادة البناء وتوزيعها دون إعاقة.

وأود أن أؤكد تقديرنا للعمل الذي تقوم به في الميدان حاليا الوكالات التابعة للأمم المتحدة وموظفوها، الذين يواصلون العمل في ظروف بالغة الشدة. ونتوقع من جميع الأطراف أن تتصرف على نحو مسؤول تيسيرا لسبل وصول المساعدات الإنسانية ولعمل وكالات الأمم المتحدة تلك. أما تحويل المعونة واستغلالها كأداة فهو أمر غير مقبول.

ونرى أن النتيجة التي توصل إليها مؤتمر شرم الشيخ الأخير مشجعة، فقد ساعد على جمع الدعم المالي الذي اشتدت الحاجة إليه لإنعاش غزة وإعادة إعمارها بصفة عاجلة ووجه رسالة قوية بالتضامن الدولي مع سكان غزة. ومع أن التعهدات المعلنة فاقت ما كان متوقعا، فإن تفعيل المساعدة لا يزال مشكلة عويصة. ولكي تحدث خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة أثرا ملموسا في الحياة اليومية للمحتاجين، نرجو أن تنفذ سريعا، تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية. فهي ليست لازمة لتعزيز الاقتصاد فحسب، وإنما للمساعدة على التئام جراح المجتمع الفلسطيني أيضا.

ولا تزال كرواتيا مقتنعة بضرورة التنفيذ الكامل للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لتجنب أنماط السلوك السابقة التي أدت إلى موجهة العنف الأخيرة. وبالترادف مع المساعدة الإنسانية والإنعاش، من المهم ضمان وقف إطلاق النار لفترة طويلة. وبالنظر إلى حالة الهدوء الهش في غزة، فإننا ندين جميع المحاولات لإعادة إشعال نيران العنف بشن هجمات الصواريخ على إسرائيل وسط الجهود المبذولة لتأمين وقف إطلاق نار دائم. ولكي يتحقق وقف دائم لإطلاق النار يحظى بالمصداقية، لا بد أن يوضع حد لقدرة حماس وغيرها من مجموعات المتشددين على شن هجمات صاروخية على إسرائيل. وبالمثل، يلزم أيضا تطبيق ترتيبات لإعادة فتح المعابر بشكل مستمر. والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) واضح في هذا الشأن.

وتعرب كرواتيا عن تقديرها لمشاركة مصر النشطة والمخلصة من أجل تهيئة الأوضاع لإحلال وقف دائم لإطلاق النار، ولجهودها من أجل تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، وبغرض ضمان انتعاش غزة واستقرارها في الأجل الطويل خاصة. ونأسف لعدم التمكن من إبرام اتفاق سريع لإطلاق سراح العريف الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

إن الأعمال القتالية الأخيرة في غزة إنما تبرز ضرورة مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي وسلام دائم في الشرق الأوسط استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين. وندرك أن الفترة الحالية حافلة بالتحديات، بالنظر إلى صور عدم اليقين السياسي على كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وهذا يزيد من أهمية أن يظل المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس والمجموعة الرباعية النشطة، مسترشدا بالأهداف التي جرى تأكيدها مجددا في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) وأن يشجع على استمرار المفاوضات والحد من جميع التدابير التي يحتمل أن تقوض الثقة. ونرى من الأمور المشجعة

انخراط الإدارة الجديدة للولايات المتحدة في وقت مبكر. ونتطلع إلى مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الوشيك لتحقيق المصالحة الداخلية بين الفلسطينيين كخطوة من شأنها دفع جهود السلام قدما بصفة عامة.

وبالنسبة إلى لبنان، اسمحوا لي أن أعرب عن رضائنا عن التحسن الذي طرأ على المناخ السياسي والأمني، رغم أنه ما زال هشا، في ذلك البلد. وإننا نشجب كل المحاولات الرامية إلى تقويض جو الهدوء السائد، بما في ذلك الهجمة الإرهابية في هذا الأسبوع على السيد كمال مدحت. وإن انتخابات حزيران/يونيه لن تكون اختبارا أساسيا فحسب وإنما فرصة لتوطيد دعائم الاستقرار والنظام الدستوري في لبنان أيضا. ونستمد التشجيع من التحسينات المحققة في العلاقات اللبنانية - السورية، التي تأتي في وقت حاسم الأهمية، ونتوقع رؤيتها تترجم إلى خطوات أخرى ملموسة صوب التطبيع التام.

التطورات على الجبهة الإقليمية ومساندة قادة المنطقة للسلام تظل جزءا حاسما من الصورة الأكبر وستترك لا محالة أثرها على الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل مرتكز على حل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

في البداية، أتقدم بالشكر للسيد باسكو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

تشهد مسيرة السلام في الشرق الأوسط تراجعا مستمرا. وأصبحت فرص تحقيق السلام أمرا مستحيلا بسبب الممارسات الإسرائيلية غير القانونية وغير الإنسانية على عدة أصعدة، منها الحصار والقتل والاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وإقامة الحواجز واحتجاز الآلاف من الفلسطينيين - آلاف من الفلسطينيين في الأسر، ١١ ٠٠٠ أسير، لآلاف الشهور، بينهم نساء وأطفال.

لقد فرضت سلطات الاحتلال منذ منتصف عام ٢٠٠٧ حصارا خانقا على قطاع غزة. وصار الفلسطينيون يعيشون في ظروف بالغة الكآبة، وسط صمت دولي مشين. ثم شنت حربها على سكان قطاع غزة، بعد أن أنهكم الجوع والحصار. ورغم كل ما حدث، لا تزال السلطات الإسرائيلية تصر على مواصلة حصارها، وتضع العراقيل أمام جهود الوساطة، وتتراجع عن التزاماتها، وتغير اشتراطاتها من أجل مواصلة فرض الحصار رغم قرار مجلس الأمن الدولي ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ونداءات الأمين العام للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

لقد اقترفت سلطات الاحتلال انتهاكات خطيرة وجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، يرقى العديد منها إلى مستوى جرائم الحرب والإبادة الجماعية، وفقا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهذا ما أكدته عدة شخصيات دولية، بينها ١٦ شخصية دولية مستقلة، في رسالة موحدة أُرسلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، وما ورد في تقرير السيد رتشارد فولك، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وفي تقارير منظمات على رأسها منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان، اللتان طالبتا بالتحقيق في الجرائم التي ارتُكبت في قطاع غزة، فضلا عن منظمة الصليب الأحمر التي احتجت على منع الفرق الطبية من الوصول إلى المصابين واستهدافها بشكل متعمد.

هذا ما أكدته شهادات شهود عيان والتقارير المفجعة التي طالعتنا بها صحيفة ”نيويورك تايمز“ وصحيفة ”هآرتس“ الإسرائيلية الصادرة بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، حيث كشفت عن شهادات ووثائق ومعلومات

عن جرائم الحرب والتنكيل التي اقترفها الجنود الإسرائيليون بأوامر عليا خلال الحرب على غزة، وصدور التعليمات باستهداف سيارات الإسعاف واستخدام القنابل الفسفورية واستهداف المدنيين العزل وتلويث البيوت بالقاذورات. وقد شملت هذه الاعترافات ما ذكره قائد وحدة في سلاح المشاة بقتل امرأة فلسطينية مع ولديها بمدفع رشاش بشكل متعمد، وقتل امرأة مسنة كانت تعبر الطريق، رغم أنها لم تكن تشكل أي خطر على جنود الاحتلال الإسرائيلي. كما أوردت الصحيفة تصريحات بشأن استهداف الطيارين الإسرائيليين لبيوت المدنيين بشكل متعمد ودون تحذير مسبق لسكانها، خلافا لادعاءات الجيش الإسرائيلي.

ويبدو واضحا من تصريحات الجنود الإسرائيليين أن التعليمات التي صدرت لهم كانت تقضي بعدم الاكتراث بحياة المدنيين الفلسطينيين. وقد أكد واحد من الضباط الإسرائيليين عرضت الصحيفة هذه التعليمات عليه أن هذه التعليمات لا يمكن أن تصدر من ضابط ميداني صغير أو حتى من ضابط فرقة؛ بل هي تعليمات تصدر من أعلى هيئة في الجيش الإسرائيلي. وأكد ضابط آخر:

> ''إن قيادة الأركان مسؤولة عن مثل هذه التعليمات وهي تحاول تزييف الحقائق وتصوير ما حدث وكأنه حالات شاذة، غير أن الأمر أكبر من ذلك''.

كما اعترف عدد من الجنود الإسرائيليين في كلية رابين العسكرية بأنهم أقدموا على قتل مئات من النساء والأطفال الذين يحملون الأعلام البيضاء، رغم معرفتهم المسبقة بأنهم مدنيون ولا يشكلون خطرا على الجنود الإسرائيليين. مؤكدين أن ما جرى كان بناء على أوامر عليا. وصحيفة هآرتس تكلمت أيضا عن هذه المعلومات المؤكدة.

إن على المجتمع الدولي أن ينهي معاناة الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، وألا يسمح لسلطات الاحتلال بأن تجعل من سكان غزة رهائن لديها، وأن يحول دون ربط قضية رفع الحصار بأي قضية أخرى لأن ذلك مخالف للقانون الدولي، وإعلان حقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف الرابعة، فذلك يعتبر إمعانا في الحصار والعدوان وابتزازا للمحاصرين مقابل الطعام والدواء والمأوى. كما على السلطات الإسرائيلية أن تتحمل مسؤولياتها تجاه إعادة إعمار غزة. فلا يجوز لأحد أن يستعمل هذه القضية كأداة للابتزاز السياسي على حساب المتضررين وأصحاب البيوت المهدمة.

إن الأوضاع في الضفة الغربية لا تقل خطورة عما يشهده قطاع غزة. فهناك تقترف جريمة من نوع آخر هي جريمة التطهير العرقي ضد المواطنين الفلسطينيين، من خلال التضييق الممنهج على السكان وهدم منازلهم وعدم السماح لهم بالبناء ومصادرة أراضيهم ومضاعفة بناء المستوطنات.

وتستهدف هذه الحملة الشرسة بشكل خاص مدينة القدس. وهذا ما أكد عليه التقرير الخاص لرؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي حول القدس الشرقية، الذي تناولته صحيفة الغارديان البريطانية، والذي يسرد عمليات هدم المنازل العربية التي تقوم بها إسرائيل ومنعهم من البناء وحتى من الوصول إلى ممتلكاتهم، الأمر الذي يعيق عملية السلام؛ بل يلغي إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة.

ونكرر هنا أن عجز المجلس بسبب مواقف بعض أعضائه غير المتسقة والمنحازة شجع سلطات الاحتلال على مواصلة عمليات الاستيطان. ولقد كشفت حركة ''السلام الآن'' الإسرائيلية، التي ترصد النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن وزارة الإسكان الإسرائيلية

تخطط لبناء أكثر من ٧٣٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، وأنه تمت المصادقة على ١٥ ٠٠٠ وحدة من الوحدات المخطط لها. وأنه بعد أن تتم المصادقة على الوحدات المتبقية، فإن عدد المستوطنين سيتضاعف مرتين عما هو عليه الآن.

كما أعلنت السلطات الإسرائيلية تدمير ١ ٧٠٠ مترل في مدينة القدس خلال العام الجاري، الأمر الذي يعني التشريد المتعمد لـ ١٧ ٠٠٠ من سكان المدينة. هذا بالإضافة إلى بناء ٣٥ وحدة سكنية استيطانية في البلدة القريبة وقرار هدم ٨٨ مترلا في حي سلوان التاريخي لإقامة متتره مكانها، مما يتسبب في تشريد ٥٠٠ فلسطيني. وهذا ما يؤكد بطلان الادعاءات التي تروّجها السلطات الإسرائيلية والتي تحاول أن تصور ما تتعرض له مدينة القدس، على أنه مجرد أعمال فردية من جانب مجموعات متطرفة، بينما الحقيقة أن المؤسسة الإسرائيلية هي المسؤولة عن استهداف وتهويد المدينة القديمة، رغم مخالفتها للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والتزاماتها وفقا لخارطة الطريق.

إن الممارسات الحكومية الإسرائيلية المتعاقبة تؤكد أن السياسة الإسرائيلية الوحيدة والثابتة والمتسقة منذ أكثر من ستة عقود تقوم على عدم السعي إلى السلام، من خلال توسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومحاولة إرهاب الشعب الفلسطيني وإذلاله وإخضاعه. وتنم هذه الممارسات عن أن من يحكم إسرائيل هم مجرد عصابات من المجرمين وأن على المجتمع الدولي، متمثلا في المنظمات الدولية والإقليمية، وعلى الدول كافة أن تحدد موقفها بشكل واضح من الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، وإلا تصبح مشتركة مع تلك العصابات في الجريمة، ومتواطئة ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن التقدير للإحاطة الإعلامية القيّمة التي قدمها السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. فمناقشة المجلس لهذا الموضوع الهام اليوم تهدف إلى توفير قوة الدفع الدولية اللازمة للتوصل إلى تسوية سلمية للتراع العربي – الإسرائيلي، تقوم على إنهاء احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القادرة على البقاء. ويأتي هذا النقاش في مرحلة دقيقة يشوبها إحساس بعدم اليقين إزاء مستقبل السلام على المسار الفلسطيني، وإزاء فرص تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، الذي طالما نادى به مجلس الأمن ورسّخه من خلال قراراته المتعاقبة، وآخرها القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، في وقت تستمر ممارسات سلطة الاحتلال، ولا سيما أنشطة الاستيطان غير القانونية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ومواصلة حصار قطاع غزة وحرمان سكانه المدنيين من سبُل الحياة الإنسانية الكريمة.

وما زال الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة يتسم بالتدهور الشديد، ويزيد من تفاقمه عدم قدرة المجتمع الدولي على التدخل لحماية الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال، حيث ما برح المدنيون من أبناء قطاع غزة يواجهون آثار الكارثة الإنسانية الناجمة عن عدوان إسرائيل العسكري وعن الحصار الذي تفرضه عليهم لما يزيد على ٢٠ شهرا، في الوقت الذي تستمر معاناة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، جراء انتهاكات جسيمة أخرى ترتكبها إسرائيل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، حيث تواصل سلطة الاحتلال تجاهل التزاماتها بوقف الاستيطان وفقا لخارطة الطريق، وتمعن في تحدي النداءات المتكررة للمجتمع الدولي، بمواصلة البناء

غير القانوني للمستوطنات وتوسيعها، وببناء الجدار العازل غير المشروع في أنحاء الضفة الغربية، وبخاصة داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، سعيا إلى تغيير وضعها القانوني وطابعها السياسي وتركيبتها السكانية قبل بدء مفاوضات الحل النهائي.

إن خطورة هذا النوع من الاستيطان لا تقتصر على مجرد خرقه للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ولالتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق فحسب، بل تمتد أيضا لتهدد بإشعال التوتر والعنف، ولا سيما مع قرب المواقع المشار إليها من الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشرقية، من جهة، ولوقوعها في قلب الأحياء العربية بالمدينة، من جهة أخرى، فضلا عن المخاطر الموثقة لتطرف وعنف المستوطنين واستهدافهم المدنيين العزّل من أبناء الشعب الفلسطيني تحت حماية قوات الاحتلال.

وفي هذا الصدد أيضا، فإن استخدام سلطة الاحتلال للقوة المسلحة لحرمان سكان القدس الشرقية من حقهم المشروع في الاحتفال بمدينتهم كعاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩، ومواصلتها لتنفيذ حفريات غير قانونية داخل المدينة وحولها، يهددان حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، وينتهكان وضعية هذه الأماكن كمواقع للتراث العالمي المشمول بحماية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبخاصة مع استمرار إسرائيل في تهديد بنيان المسجد الأقصى وتعريضه للخطر، من خلال أعمال الحفر غير المشروعة عند باب المغاربة والسلوان ومقبرة مأمن الله. وكل ذلك سعيا لتهويد المدينة المقدسة وتفتيت وحدة أراضي الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات منعزلة، بما يُضعف من فرص تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، ويهدد السلام والأمن الإقليميين في الصميم.

ومما يضاعف من خطورة الموقف استمرار الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، واستمرار عدم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وصون للهدوء وفتح مستدام للمعابر على أساس اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥، وعلى النحو الموضح في قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وسعيا لضمان التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ولقرار دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة (د إ ط - ١٠/١٨)، كثفت مصر جهودها واتصالاتها لتثبيت التهدئة وتحقيق الوقف الدائم لإطلاق النار وفتح معابر قطاع غزة، بالإضافة إلى التوصل إلى اتفاق يسمح بإطلاق سراح الأسرى والسجناء الفلسطينيين. وتضاعف مصر من جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية جديدة تحت قيادة الرئيس محمود عباس، وعلى أساس التزامات منظمة التحرير الفلسطينية تجاه عملية السلام، وعلى نحو يفتح الباب للبدء فورا في إعادة إعمار قطاع غزة، الذي أكد قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) على اعتباره جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عام ١٩٦٧ والتي ستقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة مستقبلا.

ومن هنا فإن مصر التي استضافت في بداية الشهر الحالي المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، تجدد مطالبة إسرائيل بالفتح الفوري والدائم وغير المشروط لكل المعابر مع قطاع غزة، بهدف إتاحة حرية التنقل للأفراد ونقل البضائع ومواد إعادة الإعمار، وبهدف القضاء على الأزمة الإنسانية المتفاقمة وإعادة بناء ما تم تدميره.

ومما لا شك فيه أيضا أن أحد عناصر تحقيق العدالة هو التعامل الفعال مع نتائج التحقيقات التي تمت حول الانتهاكات التي ارتكبها الجانب الإسرائيلي خلال العمليات العسكرية الأخيرة ضد قطاع غزة. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تلقي نتائج فريق التحقيق الذي أوفده الأمين العام إلى القطاع للتحقيق في الدمار الذي تعرضت له منشآت الأمم المتحدة وأعمال القتل والإصابات التي تعرض لها موظفوها إبان العدوان الإسرائيلي. كما نتطلع إلى قيام اللجنة التي شكلها

مجلس حقوق الإنسان بمهامها في هذا الصدد، وتقديمها تقرير آخر عن نتائج تحقيقاتها، فضلا عن تطلعنا لتلقي نتائج لجنة تقصي الحقائق الدولية التي شكلتها جامعة الدول العربية لنفس الغرض. ومما لا شك فيه أن هذه اللجان ستكشف الحقيقة كاملة، وستوضح الانتهاكات التي ارتكبت ضد القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في هذه العملية، على نحو يفرض على المجتمع الدولي وعلى مجلس الأمن التعامل معها بالفعالية اللازمة.

وفي إطار تناول حالة الصراع في الشرق الأوسط، لا يمكن إغفال التطورات الحاصلة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) الخاص بلبنان، حيث تشعر مصر بالقلق العميق إزاء عدم التنفيذ الكامل للقرار نتيجة استمرار احتلال إسرائيل للجزء اللبناني من قرية الغجر، وعدم تجاوبها مع المساعي التي يبذلها الأمين العام لتسوية وضع منطقة مزارع شبعا، فضلا عن انتهاكاتها المتواصلة لأجواء لبنان ولمياهه الإقليمية، على نحو يُمثل مصدرا مستمرا للتوتر ينبغي لمجلس الأمن معالجته في إطار المساعي المبذولة لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط.

فعلى المجتمع الدولي مسؤوليات واضحة ينبغي له النهوض بها تجاه صون السلم والأمن في الشرق الأوسط. فالالتزام باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وضمان احترامهما في ظل جميع الظروف أمر حتمي، وينبغي ألا تكون الحالة في الأراضي العربية المحتلة استثناء من هذه القاعدة. وتؤمن مصر بأن على مجلس الأمن تكثيف الجهود الهادفة إلى معالجة الوضع الخطير بالأرض الفلسطينية المحتلة من كافة جوانبه، ولإلزام سلطة الاحتلال بوقف انتهاكاتها واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات هذا المجلس، باعتبار أن ذلك هو السبيل الحقيقي لتهيئة الظروف المناسبة والمناخ الملائم للتوصل إلى سلام فعلي.

كما تعرب مصر عن تقديرها للتعامل الأمريكي الفعال – في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة – مع قضية تحقيق السلام في الشرق الأوسط وتحقيق التسوية السلمية على المسار الفلسطيني على أساس حل الدولتين وقاعدة الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) والمبادرة العربية للسلام، التي تشكل إطارا شاملا للحل الجذري، وبما يسمح بالعودة إلى درب السلام ويقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وإلى إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي السورية واللبنانية، ونتطلع إلى نجاح هذه الجهود في التوصل إلى التسوية الشاملة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): شكرا السيد الرئيس، واسمحوا لي أولا أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن هناك جرائم حرب كثيرة كما تعلمون تتحمل إسرائيل مسؤولياتها جراء عدوانها على غزة وأهلها. والإثباتات عليها لا تقبل الجدل مثل حجم الضحايا المدنيين أو المستشفيات المستهدفة أو المدارس المدمرة أو الممتلكات المهدمة، يضاف إليها الشهادات الحديثة لجنود إسرائيليين شاركوا في هذه الحرب عن الفظائع المرتكبة فيها فضلا عن التقارير الموثقة الصادرة عن العديد من الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية كما ذكرتم، والتي سوف يكون لنا عودة إلى بعضها.

وهذه كلها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، أي للقواعد التي تحكم التصرفات في الحرب وما ينتج عنها مثل حال الاحتلال، ولكن يبقى أن الأخطر من ذلك هو انتهاك إسرائيل، في الأساس، لقواعد القانون الدولي الذي يحكم الشروط التي تجيز استخدام القوة متذرعة

اليوم كما في كل مرة بميثاق الأمم المتحدة والمادة ٥١ منه التي تمنح الدول الأعضاء حق الدفاع عن النفس في حال العدوان المسلح إلى أن يتخذ طبعا مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وحيث أن المادة ٥١ تشكل حالة استثنائية بالنسبة للقاعدة العامة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق التي توجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، فإنه يجب تفسيرها على أضيق وجه. وعلى عكس ذلك، ظلت إسرائيل طوال تاريخها تحاول تغطية أفعالها العدوانية بالإيهام أن للمادة ٥١ أبعادا تجيز تصرفاتها.

اسمحوا لي أن أعيد إلى الأذهان، على سبيل المثال، كيف أن إسرائيل راحت على امتداد الأعوام الماضية تغرق هذا المجلس، كلما تدهور الوضع الأمني في غزة، برسائل كانت آخرها مطلع هذا الشهر، تنسب لنفسها فيها حق ممارسة الدفاع عن النفس بحسب المادة ٥١. صحيح أن إسرائيل كانت قد سحبت قواتها من داخل قطاع غزة عام ٢٠٠٥ لكنها احتفظت بسيطرة كاملة على كل حدوده البرية والبحرية وعلى مجاله الجوي مما يبقيه من زاوية القانون الدولي منطقة محتلة.

ولا يفوتنكم أن حق الدفاع عن النفس الذي تتذرع به إسرائيل لاستخدام القوة يتناقض مع واقع الاحتلال. وهذا ما قالت به محكمة العدل الدولية في قضية الجدار عندما ردت على تذرع إسرائيل بحق الدفاع عن النفس معتبرة أن ذلك لا يمكن أن يشتمل على التهديد النابع من داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها وليس من خارجها. وعلى سبيل الاستطراد، فإن شرطي الضرورة والتكافؤ اللذين يستوجبهما الرد في حال الدفاع عن النفس لم يتوفرا أيضا في أية مرة لجأت فيها إسرائيل إلى القوة بشهادة الأمين العام للأمم المتحدة الذي دان مرارا استخدمها المفرط للعنف.

والواقع أن أي مناطق محتلة إنما تخضع لأحكام القانون الإنساني الدولي على نحو ما استقرت في الأعراف الدولية، وكما هو معبر عنها في اتفاقيات لاهاي ومعاهدة جنيف الرابعة.

إن إسرائيل عندما تتذرع بالحق المشروع في الدفاع عن النفس إنما تقوم، في غزة كما في لبنان، بممارسة الأسلوب المرفوض قانونا المتمثل في استيفاء الحق باليد. والخلط بين هذين المفهومين كما تفعل إسرائيل يؤدي ببساطة إلى تقويض المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الحاجة إلى منظمة مثل الأمم المتحدة، بل وقامت عليه من قبلها عصبة الأمم، مما يعيدنا إلى عالم يحكمه منطق القوة وشريعة الغاب.

وبالعودة إلى القانون الإنساني الدولي الذي يجب أن يحكم علاقة إسرائيل بالمناطق التي تحتلها والتي تفرض أحكامه على القوة المحتلة تأمين سلامة أهل هذه المناطق وأمنهم والحفاظ على ممتلكاتهم، فإننا بعد ما أشرنا إلى تنوع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في هذا المجال وتعددها، سنتوقف فقط عند عينات من الشهادات التي أدلى بها الجنود الإسرائيليون الذين تمت دعوتهم إلى كلية أورانيم في كريات شيفون لتقويم تجربتهم في حرب غزة والتي نشرت صحيفة ''هآرتس'' محضرا كاملا عنها في نسختها الإنكليزية بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩. فهناك جندي يفيد، على سبيل المثال، بأن التعليمات إلى وحدته كانت إطلاق النار عند دخول المنازل على كل شخص فيها دون تمييز على اعتبار أن كل من بقي في غزة إرهابي، ولو لم يكن بوسع سكان غزة أصلا مغادرتها نتيجة الحصار المضروب عليها. ويروي جندي ثان كيف عبث الجنود بممتلكات الأهالي دون رادع. ويحكي جنود آخرون عن حالات إطلاق القناصة النار على مدنيين، نساء وأطفالا دون وازع.

نعم سمعنا وقرأنا أن الجيش الإسرائيلي ينوي التحقيق في بعض هذه الممارسات وغيرها، لكن هذا لا يغير شيئا في أنها عينة من تصرفات لجنود الجيش الذي قال عنه وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بعد إطلاعه على هذه الشهادات أنه ''أكثر جيوش العالم رفعة في الأخلاق''!

وفيما يتعلق بأخلاقيات أفراد هذا الجيش، أقدم إليكم هنا، حسبما، ورد في مقال يوري بلو المنشور بتاريخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ أيضا في ''هآرتس'' عينة تتمثل في بعض الرسوم والشعارات التي أختار بعض الجنود وضعها على قمصانهم بعد تخرجهم من دورات تدريبية أو عودتهم من جولات قتال ومنها: رسم لطفل كهدف في وسط منظار بندقية مع شعار ''كلما كان أصغر، كان أصعب''، أو رسم آخر لامرأة حامل كهدف في منظار بندقية مع شعار ''طلقة واحدة تقتل اثنين''، أو صورة لجندي إسرائيلي يفجر مسجدا أو امرأة فلسطينية تبكي في مقبرة.

هذا غيض من فيض ''رفعة الأخلاق'' التي يتغنى بها باراك. بينما كانت إسرائيل تزرع الدمار في غزة، كانت أيضا تواصل بناء جدار الفصل العنصري وتكثف عمليات الاستيطان في الضفة الغربية. وما أن توقفت العمليات الحربية في غزة حتى عادت الجرافات إلى هدم منازل الفلسطينيين في القدس المحتلة في سياسة واضحة هدفها استكمال تهويد المدينة من خلال تهجير أهلها الأصليين. إنها حلقة جديدة من حلقات سياسة التطهير العرقي التي تمتهنها إسرائيل منذ تأسيسها.

وليس بعيدا عن هذه السياسة أيضا أن إسرائيل تمنع الفلسطينيين من الاحتفال بالقدس عاصمة ثقافية للعالم العربي. وهذا ما يؤكد صحة ما قاله رئيس جمهورية بلادي العماد ميشال سليمان في لقاء الحوار بين الثقافات والأديان الذي عُقد في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من أن القدس

''مدينة السلام ولقاء المؤمنين بأديان التوحيد السماوية، لا تحقق دعوته التاريخية ما لم يُرفع الظلم عن أبنائها وعن شعب فلسطين، وما لم يرفع الاحتلال'' (A/63/PV.46, P.16).

أما في لبنان، فبينما تؤكد حكومة بلادي التزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكل مندرجاته، فإن إسرائيل لا تزال تمانع وتماطل في القيام بواجباتها المحددة في هذا القرار فهي تواصل احتلال أجزاء من الجنوب، وتمضي في خرقها اليومي للأجواء اللبنانية بحجة الدفاع عن النفس طبعا – في مثال آخر على تحميل المادة ٥١ من الميثاق – ما لا يمكن أن تحتمله، كما تستمر في رفضها تسليم خرائط مواقع إلقائها القنابل العنقودية خلال عدوانها عام ٢٠٠٦. ومعلوم لديكم أن إسرائيل لم تتجاوب مع المقترح الذي تقدمت به قيادة اليونيفيل والمتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة الغجر. أما فيما يتعلق بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، فإننا نطالب الأمين العام للأمم المتحدة تكثيف الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل يضمن انسحاب إسرائيل منها.

وفي الختام، لا مطلب لنا من مجلسكم الكريم إلا السهر على تنفيذ القرارات الصادرة عنه المتعلقة بلبنان تنفيذا كاملا وفي مقدمها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكل بنوده. ولا مطلب لنا من مجلسكم الكريم إلا السهر على تنفيذ قراراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي تنفيذا كاملا في سبيل إيجاد حل شامل وعادل لهذا الصراع. ولا شك لدينا أنكم تدركون أن كل يوم يتأخر فيه مجلسكم الموقر عن تنفيذ القرارات الصادرة عنه لا يؤثر سلبا على مصداقيته فحسب بل يزيد من مخاطر تفاقم الأزمات في منطقتنا مع كل ما تحمله من تهديد للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس: ما زال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.